

أحكام الرخص في الشريعة الإسلامية

للشيخ حسين خليف الجبوري

تمهيد :

لقد شرع الله سبحانه وتعالى الاحكام الشرعية هادفة لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل ، ومما شملته هذه المصالح هو دفع الحرج ورفع الضيق والتخفيف والتيسير على العباد ، ومصدق ذلك قوله تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .^(١) وقوله عز وجل ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾^(٢) .

كما أن السنة النبوية قد تضمنت ما يفيد التخفيف والتيسير كقوله ﷺ « إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة »

وقد روت السيدة عائشة رضي الله عنها بقولها « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه »^(٣) .

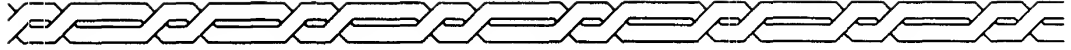
فاستدللاً بهذه الأدلة وغيرها يمكن القول بان الشريعة الإسلامية أقرت مبدأ التخفيف والتيسير غن العباد فيما كلفوا به ولذا شرعت أحكام الرخص مراعاة لأعذار المكلفين من العباد . لذا سأبحث في موضوع [أحكام الرخص] وما يترتب عليها من آثار في الشريعة الإسلامية .

وقد قسمت الموضوع إلى ثمانية مباحث هي :

(١) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٣) صحيح مسلم ٨٠/٧ .



المبحث الأول : في تعريف العزيمة والرخصة .

المبحث الثاني : في دليل مشروعية الرخص .

المبحث الثالث : في حكم الرخص .

المبحث الرابع : في كون الرخصة إضافية لا أصلية .

المبحث الخامس : في أنواع الرخص .

المبحث السادس : في أثر المشقة في الترخيص .

المبحث السابع : في إباحة الرخص هل هي لرفع الحرج أم للتخفيف ؟

المبحث الثامن : في ترجيح الأخذ بالعزيمة أم بالرخصة .

المبحث الأول

في

تعريف العزيمة والرخصة

بما أن الموضوع يتعلق بالرخصة وهي تقابل العزيمة فأرى أنه لا بد من تعريف العزيمة بالاضافة إلى تعريف الرخصة .

تعريف العزيمة لغة :

معنى العزيمة هو : ما أراد فعله وقطع عليه^(١) وقال الله تعالى ﴿ولم نجد له عزمًا﴾^(٢) أي لم يكن له قصد مؤكد في العصيان . وقيل معناها هو : ما عزمته عليه ، وهي جمع عزائم وعزائم الله : فرائضه التي أوجبها^(٣) .

تعريف العزيمة اصطلاحاً :

معنى العزيمة في الاصطلاح هو : ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء^(٤) ومعنى قوله كلية أي انها لا تختص ببعض المكلفين من حيث هم مكلفون دون بعض ، ولا ببعض الاحوال دون بعض ، كالصلاة مثلاً . وقيل هي : عبارة عما شرع غير متعلق بالعوارض^(٥) . وسمي هذا النوع من الاحكام بالعزيمة لوكادة سببها وهو ألوهيته تعالى . وقد عرّفها الإمام الغزالي بقوله : هي عبارة عما لزم العباد بإيجاب الله تعالى^(٦) .

فترى أن ألفاظ التعاريف وان تنوعت إلا أنها متفقة في معناها وهو أن العزيمة ما شرع من الأحكام ابتداء من غير مراعاة لاعتبار المكلفين .

(١) مختار الصحاح ٤٣١ .

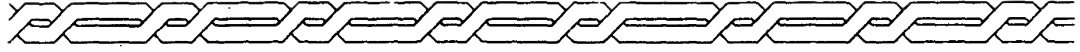
(٢) سورة طه آية ١١٥ .

(٣) المعجم الوسيط ٦٠٥/٢ .

(٤) الموافقات للشاطبي ٣٠٠/١ .

(٥) المغني في الأصول - للإمام عمر بن محمد بن عمر الخبازي - مخطوط .

(٦) المستصفى مطبوع بهامش فواتح الرحموت ٩٨/١ .



تعريف الرخصة لغة :

معنى الرخصة لغة هو: أن الرخصة في الأمر خلاف التشديد فيه^(١) وقيل معناها: السهولة واليسر. ومنه رخص السفر إذا سهل ولم يبق في السفر تشديد. والرخص الناعم وهو راجع الى معنى اليسر والسهولة^(٢).

وقيل معناها: التسهيل في الأمر والتيسير^(٣).

تعريف الرخصة اصطلاحاً :

لقد عرّفها الإمام الغزالي بقوله هي : عبارة عما وسع للمكلف في فعله لعذر وعجز عنه مع قيام السبب المحرّم^(٤).

وقد عرفها فخر الاسلام بقوله « الرخصة اسم لما بني على أعذار العباد^(٥) وقيل معناها : ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح^(٦) .

فقوله ما ثبت على خلاف دليل : احتراز عما ثبت على وفق الدليل فانه لا يكون

رخصة . بل عزيمة كالصوم في الحضر .

وقوله لمعارض راجح : احتراز مما لو كان لمعارض غير راجح بل مساو فيلزم الوقف على حصول المرجح . أو قاصر عن مساواة الدليل الشرعي ولا يؤثر وتبقى العزيمة بحالها .

وقد عرضها بعض أصحاب الحديث بقولهم : الرخصة ما وسع على المكلف فعله بعذر مع كونه حراماً في حق من لا عذر له أو وسع على المكلف تركه مع قيام الوجوب في حق غير المذدور .

وقد عرّفها الإمام الشاطبي بقوله « الرخصة ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه . بينا عرّفها الإمام البيضاوي بقوله : الرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر^(٧) .

أما الإمام الأمدى فقد عرّفها بقوله : الرخصة ما شرع من الاحكام لعذر مع قيام السبب المحرم^(٨) .

(١) مختار الصحاح ٢٣٨ .

(٢) شرح مختصر الروضة - مخطوط .

(٣) المعجم الوسيط ٣٣٦/١ .

(٤) المستصفى ٩٨/١ .

(٥) أصول البيهقي ٦١٩/٢ .

(٦) شرح مختصر الروضة - مخطوط .

(٧) منهاج البيضاوي بهامش التقرير والتجوير ٥٣/١ .

(٨) الاحكام في أصول الاحكام للأمدى ١٠١/١ .



وقيل معناها : اسم لما تغير عن الأمر الأصلي إلى تخفيف ويسر ترفيها وتوسعة على أصحاب الأعذار^(١) .

فأرى من خلال ما تقدم من تعاريف للرخصة أنها - وإن تنوعت في ألفاظها متقاربة في معناها وهو أن الرخصة ليست هي الأحكام الأصلية . إنما هي أحكام جاءت مانعة من استمرار الإلزام في الحكم الأصلي لعذر ، اقتضى ذلك تحقيقاً لقصد الشارع في التخفيف عن المكلفين ورفع الحرج ودفع الضيق عنهم .

المبحث الثاني

في

دليل مشروعية الرخص .

ثبتت مشروعية الرخص بالكتاب والسنة والإجماع ، وإليك تفصيل ذلك :

أولاً : الكتاب :

احتوى القرآن الكريم على كثير من الآيات التي يستفاد الاستدلال منها على مشروعية حكم الرخص ومنها .

أ - قوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر »^(٢) .

ب - قوله سبحانه وتعالى ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾^(٣) .

ج - قوله عز وجل « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم ﴾^(٤) .

د - قوله سبحانه وتعالى ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾^(٥) .

هـ - قوله عز وجل (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾^(٦) .

و - قوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ﴾^(٧) .

ز - قوله عز وجل ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾^(٨) .

(١) تسهيل الوصول الى علم الأصول للمحلاوي ٢٥١ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٣) سورة النساء آية ١٠١ .

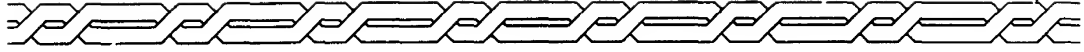
(٤) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٥) سورة النحل آية ١٠٦ .

(٦) سورة المائدة آية ٣ .

(٧) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٨) سورة الحج آية ٧٨ .



وغير ذلك من الآيات . وترى أن فحوى هذه الآيات المتقدمة هو الترخيص للعباد في بعض الأحكام الشرعية وذلك دفعا للمشقة عنهم وتيسيراً لأحوالهم وأمورهم .

ثانياً : السنة النبوية .

لقد جاء في السنة النبوية أحاديث كثيرة تتضمن مشروعية الرخص ، بل تفيد اعتبارها أحكاماً شرعية ، للمكلف أن يأخذ بها وأن يعمل بفحواها ، ومن هذه الأحاديث ما يلي :

أ - ما روى عن الرسول ﷺ أنه قال « ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته »^(١) .

ب - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كنا نسافر مع النبي ﷺ فلم يحب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم »^(٢) .

ج - عن السيدة عائشة رضي الله عنها « أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ «أصوم في السفر؟ - وكان كثير الصيام - فقال النبي ﷺ : «إن شئت فصم وإن شئت فأفطر»^(٣) .

د - عن زيد بن ثابت رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها »^(٤) .

هـ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن نفرأ من عرينة - قبيلة من قبائل العرب - أتوا رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام فاستوخوا المدينة ، فسقمت أجسامهم فشكوا ذلك الى رسول الله ﷺ فقال : ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من أبوالها وألبانها ؟ فقالوا : بلى فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصحوا »^(٥) .

و - قوله ﷺ « بعثت بالحنيفية السمحة » .

ز - ما روى في التيسير عن البخاري ومسلم وهو « صنع رسول الله ﷺ شيئاً ترخص فيه فتنزه عنه قوم فبلغه ذلك فخطب بعد حمد الله والثناء عليه ثم قال « ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه ؟ فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية » .

وجه الاستدلال بهذه الطائفة من الأحاديث هو أنها جميعاً تفيد أن الرخص

(١) نيل الاوطار ٢/٢٣٢ .

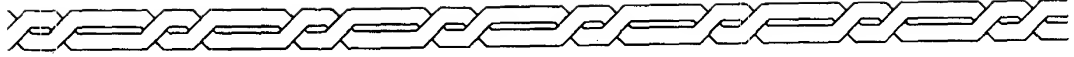
(٢) المنتقى من أحكام الاحكام شرح عمدة الاحكام لابن دقيق العيد ص ١٣٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) العرية : هي بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرساً .

(٥) المنتقى من أحكام الاحكام شرح عمدة الاحكام لابن دقيق العيد ١٥٧ .

(٦) صحيح البخاري ١٦٤/٥ .



مشروعة وانه مباح الأخذ بها للمكلفين مع مراعاة ضوابط الرخص وشروطها .

ثالثاً : الإجماع .

أجمع فقهاء الأمة الإسلامية على مشروعية أحكام الرخص وجواز الأخذ بها من قبل أصحاب الأعدار الشرعية . والدليل على تحقق هذا الإجماع هو أنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الأمة ومجتهديها من قال بعدم مشروعية الرخص لذا فالإجماع قائم على مشروعيتهما وجواز الأخذ بها .

فهذه الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع تتوصل الى أن الرخص مشروعة جائزة للمكلف أن يأخذ بها عند وجود العذر الشرعي الداعي لذلك .

المبحث الثالث

في

حكم الرخصة

حكم الرخصة في أنه هل يفيد الإباحة أم يتعدى الى الوجوب أو الندب؟ محل اختلاف إلا أن الراجح لدى جمهور العلماء هو أن الرخصة يترتب عليها الإباحة فهذا يكون مخيراً بين الأخذ بالرخصة أو الأخذ بالعزيمة والأدلة على صحة هذا القول هي كما يلي^(١) :

الدليل الأول : لقد اشتملت النصوص الدالة على الرخص على عبارات تدل بأصل وضعها على الإباحة ولا توجد أي قرينة تصرفها عن هذا المعنى وذلك كنفى الحرج أو الجناح أو الإثم كما تضمن ذلك قوله تعالى ﴿فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم﴾ وقوله عز وجل ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ . وقوله سبحانه وتعالى ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ .

وقوله تعالى ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ .

ونحو ذلك من النصوص الدالة على رفع الحرج والإثم مجرداً لقوله تعالى ﴿فلا إثم عليه﴾ وقوله عز وجل ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ ولم يرد في جميعها أمر يقتضي الإقدام على الرخصة . بل إنما أتى بما ينفي المتوقع في ترك أصل العزيمة ، وهو الإثم والمواخذة على حد ما جاء في كثير من المباحات بحق الأصل ، كقوله تعالى ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾^(٢) .

وكقوله عز وجل ﴿لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾^(٣) الى غير ذلك

(١) الموافقات ٣٠٧/١ وما بعدها والمستصفى ٩٩/١ والاحكام للآمدي ١٨٩/١ . والتقرير والتحبير للكمال بن الهمام ١٥٣/٣

وأصول التشريع الإسلامي ٣٤٨ وأصول الفقه للخضري ٧٢ - ٧٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٦

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٥ .



من الآيات المصرحة بمجرد رفع الجناح وبجواز الإقدام خاصة .

وهنا يمكن أن يعترض على هذه المسألة من وجهين :

وفي السنة النبوية كما ذكر ذلك الإمام الشوكاني^(١) « أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله ﷺ فمنهم القاصر ومنهم المتسم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض » وغير ذلك كثير .

الوجه الأول : أنه لا يلزم من رفع الجناح والاثم عن الفاعل أن يكون فعله مباحاً ، بل قد يكون واجباً أو مندوباً لقوله تعالى ﴿ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾^(٥) فالحج والعمرة مما يجب الطواف بهما . ولقوله عز وجل ﴿فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه﴾^(٦) والتعجل مندوب .

الدليل الثاني : الرخصة أصلها التخفيف عن المكلف ورفع الحرج عنه حتى يكون من ثقل التكليف في سعة واختيار بين الأخذ بالعزيمة والأخذ بالرخصة ، وهذا أصله الإباحة . كقوله تعالى ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾^(٧) وكقوله تعالى ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾^(٨) وكقوله عز وجل ﴿متاعاً لكم ولا نعامكم﴾^(٩) ونحو ذلك .

الوجه الثاني : ان العلماء قد نصوا على رخص مأمور بها . فالمضطر إذا خاف الهلاك وجب عليه تناول الميتة وغيرها من المحرمات ونصوا على طلب الجمع بعرفات والمزدلفة وأنه سنة . وقيل في قصر المسافر أنه فرض أو سنة أو مستحب وفي الحديث « ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه » وفي الكتاب قوله عز وجل ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ . ونحو ذلك كثير . لذا لم يصح إطلاق القول بان حكم الرخص الإباحة دون التفصيل .

الدليل الثالث : لو كانت الرخصة مأموراً بها وجوباً أو ندباً لكانت عزائم لا رخصاً ، لأن الواجب هو : الحتم اللازم الذي لا خيرة فيه ، والمندوب كذلك من مطلق الأمر فإذا يكون الجمع بين الأمر والرخصة جمعاً بين متنافيين .

(١) نيل الاوطار ٢٢٩/٣ .

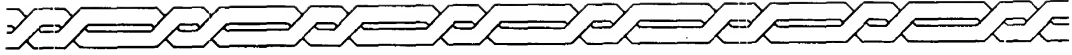
(٢) سورة البقرة آية ٢٩ .

(٣) سورة الاعراف آية ٣٢ .

(٤) سورة النازعات آية ٣٣ .

(٥) سورة البقرة آية ١٥٨ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٠٣ .



جواب الوجه الأول : هو أن رفع الاثم والخرج وضع في اللسان العربي اذا تجرد عن القرائن للاذن في الشيء ، فاذا لم يكن هناك قرائن تخرجه عما وضع له لم يستفد منه شيء فوق الاذن ، اما ما فهم من قرائن أخرى فليس من مدلول اللفظ وانما افادته تلك القرائن ، وفي مثل آية التطواف ، اقترن به قوله تعالى ﴿من شعائر الله﴾ ومنه فهم الوجوب أو أنه فهم بدليل آخر فيكون التنبيه هنا على مجرد الاذن الذي يلزم الواجب مع قطع النظر عن جواز الترك او عدمه وعلى هذا القول يجري فيما جاء على هذا النمط .

أما الوجه الثاني : فهو أن الجمع بين الأمر والرخصة جمع بين متنافيين . فلا بد أن يرجع الوجوب أو الندب الى عزيمة أصلية لا الى الرخصة بعينها : وذلك أن المضطر الذي لا يجد من الحلال ما يردّ به نفسه أرخص له في اكل الميتة قصداً لرفع الحرج عنه رداً لنفسه من ألم الجوع فان خاف التلف وأمكنه تلافي نفسه باكلها كان مأموراً باحياء نفسه لقوله تعالى ﴿ولا تقتلوا انفسكم﴾ كما هو مأمور باحياء غيره من مثلها اذا أمكنه تلافيه بل هو مثل من صادف شفا جرف يخاف الوقوع فيه فلا شك أن الزوال عنه مطلوب . وأن ايقاع نفسه فيه ممنوع . ومثل هذا لا يسمى رخصة لأنه راجع الى أصل كلي ابتدائي . فكذا من خاف

التلف ان ترك اكل الميتة اذ هو مأمور باحياء نفسه . فلا يسمى رخصة من هذا الوجه وان سمي رخصة من جهة رفع الحرج عن نفسه . وهذا القول للامام الشاطبي موافق لما قاله الامام الآمدي في أكل الميتة حال الاضطرار اذ قال : ان اكل الميتة حال الاضطرار وان كان عزيمة من حيث هو واجب استبقاء للمهجة فرخصة من جهة ما في الميتة من الخبث المحرم . فالواضح من كلامه أنه رخصة من جهة وعزيمة من جهة أخرى ولكن كلاهما في حالة الاضطرار .

فالنتيجة : أن إحياء النفس على الجملة مطلوب طلب العزيمة وهذا فرد من أفرادها ولا شك أن الرخصة مأذون فيها لرفع الحرج وهذا فرد من أفرادها فلم تتحد الجهتان . واذا تعددت الجهات زال التدافع وذهب التنافي وأمكن الجمع .

أما جمع الصلاة بعرفات والمزدلفة ونحوه فلا نسلم أنه عند القائل بالطلب رخصة بل هو عزيمة متعبد بها عنده . ويدل عليه حديث السيدة عائشة رضي الله عنها في قصر الصلاة اذ قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر^(١) .

وتعليل القصر بالحرج والمشقة لا يدل على

(١) صحيح مسلم ١٤٢/٢ .



أنه رخصة . اذ ليس كل ما كان رفعا للحرَج
يسمى رخصة بل لا بد فيه من قيد . والا فكان
يجب ان تكون الشريعة كلها رخصة لحفتها
بالنسبة الى الشرائع المتقدمة . أو يكون شرع
الصلاة خمساً رخصة لأنها شرعت في السماء
خمسین . وتكون المساقاة وضرب الدية على
العاقلة ونحوها رخصة وذلك لا يكون . اذ كل
شيء خرج عن مجرد الاباحة فليس برخصة .

المبحث الرابع

في

الرخصة إضافية لا أصلية^(١)

الرخصة إضافية لا أصلية ومعنى ذلك أن
كل مكلف فقيه نفسه في الأخذ بها ما لم يوجد
فيها حد شرعي فيوقف عنده ومبرر ذلك هو أن
سبب الرخصة هو المشقة . والمشاق تختلف بالقوة
والضعف بحسب الأحوال . وبحسب قوة
العزائم وضعفها وبحسب الأزمان وبحسب
الأعمال . فمثلا ليس سفر الإنسان راكباً في
الوسائل الحديثة كالسيارة والطائرة والباخرة
كالسفر على الأرجل أو ركوب الحيوانات في فطر
رمضان وقصر الصلاة . كما أن شدائد السفر
ومشقاته تختلف من شخص الى آخر إذ أن

الناس يتفاوتون في تحملهم للمشاق . واذا كان
الأمر كذلك فليس للمشقة المعتبرة في
التخفيفات ضابط مخصوص ولا حد محدود يطرد
في جميع الحالات ولذلك أقام الشارع الحكيم في
جملة منها المظنة مقام الحكمة ، فاعتبر السفر
لأنه أقرب مظان المشقة ، وترك كثير منها
موكولا الى اجتهاد الفرد كالمرض . اذ كثير من
الناس يقوى في مرضه على ما لا يقوى عليه
الآخر . وبهذا يتبين لنا ان اسباب الرخصة
ليست بداخلية تحت قانون اصلي ولا ضابط
مأخوذ باليد - بل هو اضافي بالنسبة الى كل
مخاطب في نفسه .

المبحث الخامس

في

انواع الرخص .

لما كانت الرخص مبنية على أعذار العباد
وأعذارهم مختلفة اختلفت أنواع الرخص ، ولذا
تنوعت إلى أربعة أنواع هي :^(٢)

النوع الأول : ما استبيح مع قيام المحرم
والحرمة .

معنى الاستباحة هنا هو عدم المؤاخذه

(١) الموافقات ٣١٤/١ وما بعدها وأصول الفقه للخضري ٧٥ ونظرية الاباحة عند الاصوليين والفقهاء ٣٤٢ للدكتور محمد سلام
مذكور .

(٢) فصول البدائع في اصول الشرائع - مخطوط . والمغني في أصول الفقه - مخطوط وجمع الجوامع للسبكي ١٢١/١ والتقريب
والتحجير شرح تحرير الكمال بن الهمام ١٤٦/٢ وما بعدها وكشف الأسرار ، ٦٣٥/٢ وما بعدها . والأنباه والنظائر للسيوطي
٨٢ وشرح التلويح على التوضيح ١٢٦/٢ .



بتجوز الفعل . والمراد بها في هذا النوع من الرخصة أن يعامل الله فاعل الفعل المحرم بمقتضى العزيمة معاملة فاعل الفعل المباح في عدم المؤاخذه فلا يعاقبه الله تعالى وليس معناه سقوط الحرمة وذلك كمن ارتكب كبيرة فتأب عنها وعفا الله عنه فان ذلك يسقط العقوبة ولكنه لا يسقط الحرمة . فالترخيص باباحة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعذر الاكراه على ذلك بالقتل ونحوه ليس معناه سقوط حرمة الكفر وصيرورته مباحا . بل معناه ان الله عز وجل يسقط العقوبة لاجل العذر وعلى هذا لا يكون فيه اجتماع الضدين وهما الاباحة والحرمة .

أما معنى قيام المحرم : فهو ان قيام الدليل المحرم لما ثبتت اباحته بالرخصة فيخرج بهذا القيد ما ثبت حله ابتداء وهو المباح من الحكم الأصلي .

وأما معنى قولنا قيام الحرمة : فهو أن ثبوتها في الحكم المرخص باباحته للعذر أدى لأن يخرج النوع الثاني من انواع الرخص والذي سأتكلم عنه بعد بيان هذا النوع .

وسأضرب أمثلة لهذا النوع وسأكثر منها لما لها من فائدة .

المثال الأول : إباحة إجراء كلمة الكفر

على اللسان لمن أكره عليها مع اطمئنان قلبه بالإيمان .

فمما لا شك فيه أن اجراء كلمة الكفر على اللسان ظلم لأن الكفر ظلم ووضع للشيء في غير موضعه ولذا سمي الله تعالى الكافر ظالماً في آيات متعددة إلا أن الله عز وجل رخص للمسلم المكره في النطق بكلمة الكفر بلسانه مع اطمئنان قلبه بالإيمان استدلالاً بقوله تعالى ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾^(١) .

وقد ذكر الجصاص والقرطبي^(٢) رحمهما الله تعالى بأن هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر رضي الله عنه كما جاء في رواية ابن عباس رضي الله عنه مبيناً بأن المشركين قد أخذوا عمار بن ياسر كما أخذوا معه أباه وأمه سمية وصهيها وبلاً وبلاً وخباباً وسالماً . فعذبوهم تعذيباً شديداً حتى أن سمية رضي الله عنها ربطت بين بعيرين حتى قتلت بهذه الطريقة كما قتل زوجها ياسر . وهما أول قتيلين في الاسلام . أما عمار فقد أعطاهم ما أرادوا - بعد تعذيبهم له عذاباً لا طاقة له به - بلسانه مكرها . فشكا ذلك الى الرسول ﷺ فقال رسول الله ﷺ « كيف تجد قلبك » قال : مطمئن بالإيمان .

(١) سورة النحل ١٠٦ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٩٢/٣ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٠/١٠ .



فقال رسول الله ﷺ « فإن عادوا فعد »^(١) ومما جرى لعار وما حصل منه دليل شرعي على أن المسلم مرخص له في أن ينطق كلمة الكفر إذا أكره على ذلك بشرط أن يكون قلبه عامراً بالآيمان . وهنا يمكن القول من أنه لما أباح الله عز وجل أن يكفر به - وهو أصل الشريعة - عند الإكراه ولم يؤخذ به . حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها ، فاذا وقع الإكراه عليها لم يؤخذ به . ولم يترتب عليه حكم وبه جاء الاثر المشهور عن الرسول ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »^(٢) .

كما أن العلماء قد أجمعوا على أن المكلف إذا أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فإنه لا يأتهم إن كفر وقلبه مطمئن بالآيمان كما أن زوجته لا تبين منه ولا يحكم عليه بحكم الكفرة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن أشير إلى أن المؤمن إذا أكره وصبر وصمد أمام من يكرهه على الكفر وقتل وهو صابر على ذلك فإن فعله هذا أولى وأفضل من أن يكفر ويظهر ضعفه أمام الأعداء ، والدليل على أفضلية من صبر على الإكراه ولم يكفر حتى قتل هو : ما روى من أن خبيب بن عدي قد أخذه المشركون وباعوه من أهل مكة فجعلوا يعاقبونه على أن يذكر آلهتهم

بخير ويسب محمداً ، وما كان منه إلا أن يسب آلهتهم ويذكر رسول الله بخير فاجتمعوا على قتله ، فلما أيقن أنهم قاتلوه فعلاً سألهم أن يدعوه ليصلي ركعتين فاجابوه فصلى ركعتين وأوجز ثم قال إنما أوجزت لكيلا تظنوا أنني أخاف القتل ثم سألهم أن يلقوه على وجهه ليكون ساجداً لله تعالى حين يقتلونه ، فأبوا عليه ذلك فرفع يديه إلى السماء وقال : اللهم إني لا أرى ههنا إلا وجه عدو فأقرىء رسولك مني السلام . اللهم أحص هؤلاء عددا واجعلهم بددا ولا تبق منهم أحداً ثم أشد يقول :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً
على أي جنب كان في الله مصرعي
وذلك في ذات الإله وإن يشا
يبارك على أوصال شلوممزع

فلما قتلوه وصلبوه تحول وجهه إلى القبلة . وجاء جبريل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ يقرؤه سلام خبيب فدعا رسول الله ﷺ وقال « هو أفضل الشهداء وهو رفيقي في الجنة »^(٣)

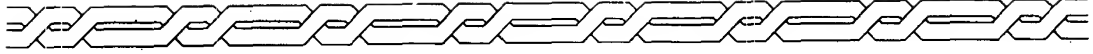
فأرى أنه من خلال ذكرنا لهذه الحادثة أن الامتناع عن الكفر أفضل من النطق باللسان مع اطمئنان القلب .

ومما يؤيد هذا الرأي ويقويه ما ذكره

(١) المستدرك ج ٣٥٧/٢ .

(٢) فيض القدير ٩٩/٢ وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٢٨١/١ .

(٣) عوارض الأهلية عند الأصوليين ، رسالة دكتوراه لم أطبعها بعد ص ٣٩٨ .



القرطبي رضي الله عنه في تفسيره^(١) من أن خباب بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة ، فقلت : ألا تستنصر لنا ألا تدعو لنا ؟ فقال « قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه فما يصدده ذلك عن دينه والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله والذئب على غنمة ولكنكم تستعجلون » ووجه الاستدلال بهذه القصة هو أن وصف الرسول ﷺ الأسم السالفة بهذا الأمر مادحاً لهم صبرهم على المكروه وأنهم لم يكفروا في الظاهر فهذا دليل على أن صبر المؤمن على المكروه وقتله في سبيل الله أفضل من النطق بكلمة الكفر وذلك لما فيه من اظهار الصلابة في الدين وإعزاز شأنه ولما فيه من إرهاب للأعداء ونيل من جيروتهم وطمعانهم .

وقد ذكر ابن قدامة في المغني كما ذكر ذلك القرطبي^(٢) من أنه جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ قتل أصحاب الأخدود، النار ذات الوقود، إذ

هم عليها قعود ، وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود ﴾^(٣) أن بعض ملوك الكفار أخذ قوما من المؤمنين فحفر لهم أخدوداً في الأرض وأوقد فيه ناراً ثم قال من لم يرجع عن دينه فألقوه في النار . فجعلوا يلقيهم فيها حتى جاءت امرأة على كتفها صبي لها فتقاعست من أجل الصبي ، فقال الصبي يا اماه اصبري . فانك على الحق . فذكرهم الله في كتابه العزيز .

فالأدلة المتقدمة وغيرها تكفي لأن يدلل بها على أن الصبر على الإكراه وعدم نطق كلمة الكفر أفضل وأولى من نطقها مع اطمئنان القلب بالإيمان . وأرى أن المقام يقتضي أن أذكر أحكام بعض المسائل التي يمكن أن يجري فيها الإكراه ومنها ما يلي:^(٤)

المسألة الأولى : إكراه الرجل لأن يقتل غيره :

إذا أكره رجل على أن يقتل غيره فالحكم الشرعي أنه لا يجوز له أن يقدم على قتله ولا أن ينتهك حرمة بجلده أو غيره . وهذا الحكم قد أجمع عليه علماء الأمة الإسلامية . وعلى المنكره أن يصبر على البلاء الذي نزل به ولا يحل له أن

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٨٨/١٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٨٤/١٩ والمغني ٥٦٣/٨ .

(٣) سورة البروج الآيات ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٤) كشف الاسرار ٦٣٦/٢ والمغني ٥٦١/٨ وما بعدها والجامع لأحكام القرآن ١٨٣/١ وما بعدها وشرح التلويح على التوضيح

١٨٢/٢ والمبسوط للرخسي ٨٨/٢٤ وما بعدها .

يفدي نفسه بغيره . وعليه أن يسأل الله العافية في الدنيا والآخرة .

المسألة الثانية : الإكراه على الزنا :

إذا أكره الرجل على الزنا كأن هدد بالقتل إن لم يزن فحكمه محل اختلاف بين العلماء إذ فريق منهم يذهب إلى القول بأنه ليس له أن يفعل ذلك حتى وإن أدى ذلك إلى قتله . فإن زنى فهو آثم ويلزمه الحد . وهذا ما قال به أبو ثور والحسن بنينا قال ابن العربي بجواز الإقدام على الزنا ولا حد عليه .

إلا أنسي أرى أن الراجح ما قال به أصحاب القول الأول وذلك لأن زنا الرجل لا يتصور إلا بانتشار آلته ولا تنتشر الآلة إلا نتيجة اللذة والشهوة وهذا دليل على الطوعية إذ أنه مع الخوف لا تنتشر الآلة .

أما المرأة إذا أكرهت على الزنا ولم تتمكن من دفعه فالحكم في حقها جواز التمكين من نفسها^(١) .

أما إقامة حد الزنا في حال الإكراه فهي محل اختلاف بين علماء المسلمين وذلك فيما يتعلق بالرجل دون المرأة .

إذ أن المرأة إذا أكرهت على الزنا فزنت لا

يقام عليها حد الزنا وهذا الحكم محل إتفاق العلماء . ودليل ذلك رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه « أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله ﷺ فدرأ عنها الحد » . وروي أن عمر رضي الله عنه أتى بأماء من إماء الإمارة استكرههن غلمان من غلمان الإمارة فضرب الغلمان ولم يضرب الأماء^(٢) .

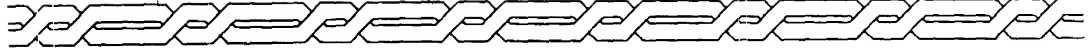
أما الرجل إذا أكره على الزنا فزنى فقد ذهب فريق من العلماء إلى القول بأنه يلزم إقامة الحد عليه ؛ لأنه إنما فعل ذلك باختياره . ومن قال بهذا القول أبو ثور والحسن والحنابلة وبعض المالكية وهو قول أبي حنيفة الأول وزفر^(٣) . وجهة نظر هذا الفريق هي أن الزنا لا يتصور من الرجل إلا بلذة وذلك دليل الطوعية . فمع الخوف لا يحصل انتشار .

بينما ذهب فريق من العلماء إلى القول بعدم إقامة الحد على الرجل إذا أكره على الزنا وذلك لأن المكره أقدم على الزنا لدفع الهلاك عن نفسه لا لقضاء شهوته ولذته . ومن قال بهذا القول أبو حنيفة وهو قوله الأخير . كما أن الراجح من مذهب الشافعية والمالكية هو ألا يقام عليه حد والدافع لأن يكون للإمام أبي حنيفة قولان في المسألة هو أنه فرق بين مكره ومكره . إذ أنه يقول إذا كان المكره سلطانا فلا حد على الزنا .

(١) المبسوط ١٣٨/٢٤ .

(٢) المغني لابن قدامة ٣٠/٩ .

(٣) المبسوط ٨٨/٢٤ .



وإذا كان المكروه ليس بسلطان فيقام عليه الحد .

وحجة أصحاب هذا القول هي أن الإكراه يعد شبهة والحدود تدرأ بالشبهات لذا يمنع إقامة الحد عليه .

أما ما قاله الفريق الأول وهو أن التخويف ينافي الانتشار فإنه لا يصح لأن التخويف بترك الفعل والفعل لا يخاف منه فلا يمنع ذلك وهذا أصح الأقوال .

المسألة الثالثة : يمين المكروه :

إذا حلف المكلف بتأثير الإكراه فهل تلزم يمينه أم لا ؟ ذهب جمهور العلماء إلى القول بعدم لزومها عليه سواء حلف فيما هو طاعة لله أو فيما هو معصية ، وحجة هذا الفريق هي أن من أكره على اليمين نيته مخالفة لقوله لأنه كاره لما حلف عليه .

بينما قال بعض العلماء : إن حلف ألا يفعل ففعل حنث في يمينه وذلك لأن المكروه له أن يوري في يمينه كلها فلما لم يور ولا ذهبت نيته إلى خلاف ما أكره عليه فقد قصد اليمين^(١) .

وأرى أن القول الراجح هو ما قال به جمهور العلماء لأنهم اعتمدوا ما عليه النية القلبية للمكروه . وهذا ما قال به من خالفوا الجمهور برأيهم . إذ أنهم قالوا : « ولو ذهبت نيته إلى خلاف ما أكره عليه فقد قصد اليمين » . إذن

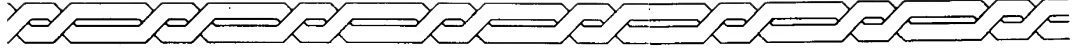
لو ذهبت نيته إلى خلاف ما أكره عليه فهو غير قاصد اليمين وبذا لا يكون حائثاً في يمينه .

المثال الثاني : أكل مال الغير بعذر الإكراه :

من الأمر المسلم به شرعاً هو أن أموال الناس مصونة محفوظة استدلالاً بقول الرسول الكريم ﷺ « لا يجل مال أمرىء مسلم إلا بطيب من نفسه » فإذا أكره المكلف على أكل مال غيره كأن قيل له إما أن تأكل مال فلان وإلا قتلتك . فالحكم الشرعي في هذه الحالة هو جواز الأخذ بحكم الرخصة وهو أن يأكل من المال ثم يدفع عوض ذلك لصاحب المال لأن حرمة النفس فوق حرمة المال ؛ إذ أن المال وقاية للنفس وإن كان مالا للغير ؛ لأن المال مبتذل في نفسه والحرمة فيه لحق الغير وهو مالك والأخذ بالرخصة هنا فيه صيانة نفس المكروه صورة ومعنى بالبنية والروح نظير فوات حق الغير صورة فسقط لأن حقه باق معنى لجبره بالضمان وهو معتقد حرمة .

وقيل لو أن المكروه أخذ بحكم العزيمة بأن صبر على الإكراه حتى قتل دون أن يأكل من مال الغير إكراهاً كان ذلك أولى لأن السبب الموجب للحرمة وهو الملك وحكمه وهو حرمة التعرض قائمان . فان حرمة إتلاف ماله لمكان عصمته واحترامه وذلك لا يختل بالإكراه فكان في الصبر

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠/١٨٦ .



آخذاً بالعزيمة مقيماً فرض الجهاد لأنه أتلّف نفسه
صيانة لحق ذلك الرجل في ماله من حيث
الصورة فيكون مثاباً . وقد ذكر عن الامام محمد
رحمه الله أنه قال في هذه المسألة « فان أبى
المكره أن يفعل حتى قتل كان مأجوراً ان شاء
الله ^(١) قيده بالاستثناء ولم يذكر الاستثناء فيما
سوى هذه المسألة لأنه لم يجد فيها نصاً بعينه
وانما قاله بالقياس على الإكراه على الإفطار
وإفساد الصلاة ونحوهما وليس هذا في معنى تلك
المسائل من كل وجه لأن الامتناع عن الاتلاف
ههنا لا يرجع الى إعزاز الدين ونصرته .

وأرى أن الراجح هو أن يأخذ المكره بحكم
الرخصة فيأكل من مال الغير ثم يدفع عوض
ذلك المال لصاحب المال لأن صيانة نفس
الإنسان مقدمة على صيانة المال ^(٢) لذا عندما
يجتمع إتلاف النفس وإتلاف المال يقدم إتلاف
المال على إتلاف النفس . كما أن صيانة النفس
أدت الى أن يكون الأمر المحرم محللاً لدفع
الهلاك عن النفس كما في إباحة أكل الميتة عند
الضرورة .

الغير ، وأرى أن المقام هنا يقتضي أن أبين حكم
من اضطر لأن يأكل من مال غيره بدافع الحاجة
والجوع ، وبيان حكم هذه المسألة يحتاج الى
شيء من التفصيل إليك بيانه : الحكم الشرعي
في هذه المسألة هو أن صاحب المال إن لم يكن
مضطراً إليه لزمه أن يقدمه لغيره إن كان مضطراً
إليه كأن يؤدي ذلك لإحياء النفس لأن صاحب
المال هنا ملزم ببذل ماله للمضطر لأنه تعلق به
إحياء نفس آدمي معصوم كما لزمه بذل منفعه في
إنجائه من الفرق والحريق اذا تعين عليه
ذلك ^(٣) ولأن امتناعه من بذل ماله للمضطر
يعتبر من قبيل الإعانة على قتله أو التسبب إليه
فلا يجوز . ولأن الله تعالى يقول « وتعاونوا على
البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم
والعدوان ^(٤) » وليس من التعاون على البر ترك
المضطر يهلك مع القدرة على اسعافه ببذل المال
له ^(٥) . فإذا بذل صاحب المال ماله للمضطر
فهل يجب له العوض في ماله هذا أم لا ؟

أقوال العلماء متفاوتة في بيان حكمها وإليك
تفصيل ذلك :

القول الأول : يتضمن لزوم العوض

هذا بيان لحكم من أكره على أكل مال

(١) كشف الاسرار ٦٣٨/٢ وشرح التلويح على التوضيح ١٢٨/٢ .

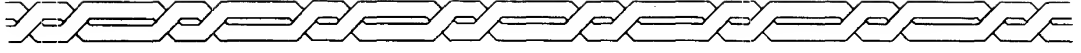
(٢) قواعد الاحكام للعز بن عبد السلام ٨٠/١ .

(٣) المغني ٤١٩/٩

(٤) سورة المائدة آية ٢ .

(٥) حالة الضرورة في الشريعة الاسلامية لأستاذنا الدكتور عبد الكريم زيدان (بحث نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية)

العدد الثالث ص ٥٥ .



والضمان في المال المبذول للمضطر لأن الضمان لا يسقط بسبب الاضطرار ، وحجتهم في ذلك القاعدة الفقهية وهي « الاضطرار لا يبطل حق الغير » .

القول الثاني : للإمام ابن قيم الجوزية ومضمونه وجوب بذل المال مجاناً .

القول الثالث : وهو قول تفصيلي وقد اختاره الإمام ابن تيمية ومضمونه وجوب بذل المال مجاناً إن كان المضطر معدماً لا يملك شيئاً وإلا فعليه الضمان^(١) .

والراجح هو ما قال به الإمام ابن تيمية رحمه الله .

ومقدار العوض اللازم هنا هو أن يكون بقدر ثمن المثل ولو اشترط صاحب المال أكثر من ذلك فلا يلزم المضطر إلا بثمن المثل^(٢) . فإن كان المضطر قادراً على دفع العوض في الحال لزمه وإلا فهو دين في ذمته لحين يساره . وإذا امتنع صاحب المال من بذله للمضطر فأدى ذلك بينهم إلى القتال فإن قتل المضطر فهو شهيد وعلى قاتله دية ، وإن قتل صاحب المال قدمه هدر لأنه ظالم بقتاله^(٣) .

فنتتهي إلى أن المضطر له أن يأخذ مال غيره بعوض ، ليدفع عن نفسه الهلاك وإن أبى صاحب المال فله قتاله على ذلك ، هذا إذ كان صاحب المال موجوداً مع ماله ، أما إذا كان صاحب المال غائباً عن ماله كأن يكون بستان محاط بسيياج وقد مر من جواره من هو مضطر لأن يأكل منه وإلا يهلك فالحكم الشرعي أنه جائز له أن يأكل منه بقدر ما يرفع عنه الهلاك كما في أكل الميتة . وذلك لرواية أبي هريرة رضي الله عنه : قلنا يا رسول الله ما يحل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه ؟ قال يأكل ولا يحمل ويشرب ولا يحمل^(٤) فيفهم من هذا أنه لا عقوبة على من أخذ مال غيره مضطراً إليه .

المثال الثالث : الترخيص في ترك الأمر بالمعروف^(٥)

الحكم في هذا المثال أصلاً هو حكم العزيمة وهو وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك حق للشارع الحكيم ولكثرة الأدلة الدالة على ذلك شرعاً وهي تحرم الضد وهو ترك الأمر بالمعروف .

وقد شرع أولاً غير مبني على العذر وهو لا يحتمل السقوط ، فحرمة الترك ثابتة باقية وإذا

(١) حالة الضرورة في الشريعة الإسلامية ٥٦ .

(٢) المغني ٤١٩/٩ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المغني ٤٢٠/٩ .

(٥) شرح المنار لابن ملك ٥٩٦ والتقريب والتحجير ١٤٨/٢ .



كان الحكم الاصيل هو حرمة الترك فتكون اباحة الترك حكماً غير أصلي رخص الله فيه بعذر الاكراه على ذلك اكراها ملجئاً بالقتل ونحوه .

فيساح الترك لمن اكراه عليه ، لتحقيق الضرورة الداعية الى ذلك بتعدي الظالم ولأن حقه في نفسه اذا لم يترك يفوت صورة بخراب البنية ومعنى بزهاق الروح . وحق الله بالترك يفوت صورة ، ويبقى معنى باعتقاد لزومه شرعاً .

واذا كان حق العبد مقدماً على حق الله عند التساوي لحاجة العبد وغنى الله فمن باب أولى يقدم حق العبد هنا لرجحانه بفواته صورة ومعنى في مقابلة فوات حق الله صورة فقط .

الا أن المكلف اذا أخذ بالعزيمة وصبر حتى قتل كان ذلك أولى ، لأنه بذل نفسه لاعزاز دينه وهو يدل على صلابته في الدين بمحافظته على امور دينه وتضحيته بنفسه في هذا السبيل .

المثال الرابع : ويتعلق هذا المثال بحقوق الله تعالى في العبادات العملية^(١) :

وهو من حقوق الله تعالى التي تحتل السقوط في ذاتها ، كحرمة ترك الصلاة والصوم فان ذلك يحتل السقوط في نفسه ، كما سقطت في حالة الحيض ، ولكن لما لم يثبت دليل

السقوط عند الإكراه بقيت الحرمة في الترك ، فحرمة الترك لم تسقط بل هي باقية لعدم الدليل . والرخصة في ذلك هي إباحة ترك الصوم بإباحة الافطار وكذلك إباحة ترك الصلاة ومثلها سائر العبادات . فإن ذلك يساح بعذر الإكراه عليه بالقتل وهو حكم ثان، شرع بناء على العذر .

وانما ثبتت الرخصة في ذلك لأن حق العبد مقدم على حق الله لحاجة العبد وغنى الله . تعالى وللمحافظة على حق العبد في نفسه صورة بالابقاء على بنيته ، ومعنى بدعم زهوق روحه ، وحق الله لا يفوت الا صورة بالترك مع بقاءه معنى باعتقاد الفرضية .

وإذا أخذ المكلف بالعزيمة وصبر حتى قتل كان مأجوراً لبذل نفسه في سبيل اعزاز دينه وتصلبه في التمسك بالعبادات . وإباحة الافطار لمن اكراه في هذا المثال غير اباحة الافطار بعذر السفر او المرض . لأنه هنا اذا صبر حتى قتل كان باذلاً نفسه في سبيل الله . والاباحة هنا اباحة مع وجود المحرم وهو قوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » او مع قيام الحرمة . لان الحرمة ثابتة وباقية لم تسقط .

أما اباحة الافطار للمسافر فهي وان كانت اباحة مع وجود المحرم وهو شهود الشهر لكن الحرمة غير قائمة بل مترامية الى عدة من أيام

(١) كشف الاسرار ٦٣٧/٢ ونرجح التلويح على التوضيح ١٢٨/٢ وجمع الجوامع ١٢١/١ .



الشهر فليصمه ﴿﴾ .

إلا أن الحرمة ليست قائمة بالنسبة للمسافر والمريض . بل هي مترامية إلى عدة من أيام آخر . كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعبة من أيام آخر﴾ .

وبناء على هذا النص فلكل من المسافر أو المريض أن يأخذ بحكم الرخصة فيفطر ولا حرمة عليه . أو أن يأخذ بحكم العزيمة وذلك بأن يصوم . إلا أن الذي يلزم أن يشير إليه هنا هو هل أن الصوم للمسافر أو المريض أولى من الفطر أم لا ؟

جواب هذا التساؤل فيه ثلاثة أقوال للعلماء هي :

القول الأول : ذهب فريق من العلماء ومنهم الحنفية ومالك والشافعي في بعض ما روى عنهما إلى القول من أن الصوم في حق المسافر أو المريض أولى من الإفطار وحجتهم هي :

١ - ما روي عن عثمان بن أبي العاص الثقفي وأنس بن مالك صاحبي رسول الله ﷺ أنها قالا : الصوم في السفر أفضل لمن قدر عليه (٢) .

٢ - سبب الصوم قائم وهو شهود الشهر .

آخر استدلالاً بقوله عز وجل ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعبة من أيام آخر﴾ لذا لو صام المريض حتى مات كان اثماً . ولو اكره على الإفطار كان اكراهاً على المباح فيأثم ان لم يفطر لأنه يصير قاتلاً نفسه .

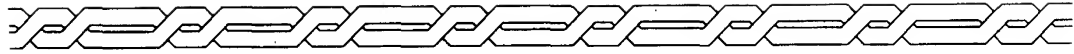
النوع الثاني : ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة (١)

وشرح هذا النوع على غرار النوع الأول الذي سبق أن بينه . سوى قوله (دون الحرمة) فانه قيد خرج به النوع الأول اذ أن الحرمة قائمة فيه اماهنا فانها غير قائمة بل مترامية .

ومن امثلة هذا النوع : اباحة الإفطار في رمضان بعذر السفر أو المرض لقد رخص الشارع للمسافر أو المريض أن يفطر مع وجود السبب الموجب للصوم المحرم للفطر ألا وهو شهود الشهر وتوجه الخطاب العام نحوه وهو قوله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ وهو الدليل المحرم للإفطار ، والحرمة ثابتة باقية لغير المسافر والمريض . ثم شرع الله تعالى ثانية وعلى سبيل الرخصة إباحة الإفطار بسبب العذر لثلاث تجتمع على المكلف مشقتان ، مشقة الصوم ومشقة السفر أو المرض . فكانت إباحة الإفطار مع قيام المحرم وهو قوله تعالى ﴿فمن شهد منكم

(١) شرح المنار ٥٩٧ والمستصفى ٩٨/١ وكشف الاسرار ٦٣٨/٢ وفصول البدائع في اصول الشرائع / مخطوط .

(٢) الجامع لاحكام القرآن ٢٨٠/٢ .



والعمل بمقتضاه أولى لمعنى السببية .

٣ - الأخذ بالعزيمة يؤدي الى تحقيق أمرين
هما :

أ - الثواب الخاص بشرعية العزيمة .

ب - اليسر المختص بشرعية الرخصة وهو موافقته لعامة المسلمين بالصوم معهم في رمضان . وفي المشاركة تخفيف لآلام الصوم .

القول الثاني : ذهب فريق من العلماء الى القول ان أخذ الأخذ بالرخصة أفضل ، ومن قال بهذا القول سعيد بن المسيب والشعبي وعمر ابن عبد العزيز ومجاهد وقتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق^(١) وقد استدلل أصحاب هذا القول بقوله عز وجل ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ .

القول الثالث : ويتضمن هذا القول التخيير للمسافر أو المريض في أن يصوم أو يفطر من غير تفضيل لأي منهما على الآخر . وهذا القول يعدّ جلّ مذهبي الامام مالك والشافعي واستدلوا على قولهم هذا بحديث أنس رضي الله عنه انه قال : سافرنا مع النبي ﷺ في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم^(٢) أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأرى ان الراجح هو أن يصوم

المسافر أو المريض ان كان قادراً على الصوم وذلك لما في الصوم من اكتمال الثواب والاجر ولما فيه من مشاركة لعامة المسلمين وهذا مدعاة للتخفيف والتيسير .

إلا أن الامر الذي يقتضي أن تشير اليه هنا هو أن المسافر أو المريض ان أدى الصوم الى اضعافها يلزم بحقها الأخذ بحكم الرخصة وهو الافطار . وذلك احياء للنفس فإن امتنع عن الافطار يكون أثماً لأنه يصير قاتلاً لنفسه .

النوع الثالث : ما وضع عن الأمة من الاصر والاغلال^(٣)

ومضمون هذا النوع يتعلق بما رفع عن الامة الاسلامية من الاصر والاغلال ، والاصر هو الثقل الذي يأصر صاحبه أي يجبسه لثقله وهو مثل ثقل تكليفهم وصعوبته وقد كلف بنو اسرائيل بالاصر وهو عشرة اشياء هي : كانت الطيبات تحرم عليهم بالذنوب . وكان الواجب عليهم خمسين صلاة في اليوم والميلة . وزكاتهم كانت ربع المال . ولا تظهر جناباتهم وحدثهم الا بالماء ولم تكن صلاتهم جائزة في غير المسجد ويحرم عليهم الأكل بعد النوم في الصوم وحرم الجماع عليهم بعد العتمة والنوم . وكانت علامة قبول قربانهم احتراقه بنار تنزل من السماء ،

(١) المصدر السابق .

(٢) سبل السلام ١٦٢/٢ .

(٣) كشف الاسرار ٦٣٩/٢ وشرح المنار ٥٩٩ وشرح التحقيق للمنتخب في اصول الفقه لعبد العزيز البخاري/ مخطوط .

المشال الأول : النهي عن بيع ما ليس
عند الإنسان وترخيص السلم . الاصل في حكم
هذا النوع هو النهي الوارد عن الرسول ﷺ اذ
أنه نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص
في السلم .

والسلم بيع ما ليس بموجود عند التعاقد
بشئ عاجل .

والأصل في شرعية البيع أن تكون عين
البيع موجودة عند البيع لتحقيق القدرة على
التسليم وهو معنى قول الفقهاء أن الاصل في
البيع ان يلاقي عيناً لأنه عليه الصلاة
والسلام : نهى عن بيع ما ليس عند الانسان
وعن بيع الكالئ بالكالئ^(١) ولهذا فان الحكم
الأصلي هو بيع ما عينه قائمة موجودة يمكن
للبيع تسليمها وقبض الثمن والحكم غير
الأصلي هو شرعية جواز البيع سلماً عند العجز
عن التعيين بالثمن الأوكس فلا يجوز التعيين في
السلم . ومن هنا كانت شرعيته بطريق الرخصة
لسقوط ما يلزم في غيره من وجوب التعيين . لكن
لما كان الساقط لازماً ومشروعاً في غيره من سائر
البياعات كان أقرب الى حقيقة الرخصة من
غيره لوجود العزيمة وشرعيتها في كل بيع غير
سلم .

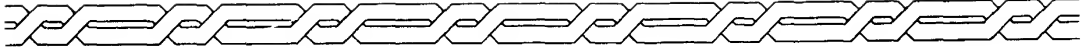
وحسناتهم كانت بواحدة ومن أذنب منهم ذنباً
بالليل يصبح فهو مكتوب على باب داره . فكل
هذه رفعت عن المسلمين .

وكذا رفعت الاغلال وهي الموائيق اللازمة
لزوم الغل . وهي مثل لما كان في شرائعهم من
الاشياء الشاقة مثل حكم القضاء بالقصاص ،
عمداً كان القتل أو خطأ من غير شرع الدية .
وقطع موضع النجاسة ان اصاب الثوب واحرق
الفنائم وتحريم العروق في اللحم . وقطع
الاعضاء الخاطئة . ونحو ذلك كثير وتسمية هذا
النوع رخصة في حقنا تسمية مجازية لأن ما لم
يجب علينا لا يسمى مقابله رخصة أصلاً . وهي
لما وجبت على غيرنا فاذا قابلنا أنفسنا بهم كان
السقوط عنا توسعة وتخفيفاً فحسن اطلاق لفظ
الرخصة عليه باعتبار الصورة تجوزاً لا تحقيقاً
لأن السبب الموجب للحرمة مع الحكم معدوم
أصلاً بالرفع والنسخ والايجاب على غيرنا لا
يكون تضييقاً في حقنا والرخصة فسحة في مقابلة
التضييق .

النوع الرابع : ما سقط عن العباد مع كونه
مشروعاً في الجملة^(٢) . يتضمن هذا النوع
كثيراً من الأمثلة منها :

(١) شرح التلويح على التوضيح ١٢٩/٢ والتقرير والتجوير ١٤٩/٢ وأصول البيزوي ، ٦٤١/٢ وفصول البدائع في اصول
الشرائع/ مخطوط وعلم اصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ١٢٢ .

(٢) الكالئ بالكالئ : معناه ديناً بدين نصب الراية في تحريج احاديث الهداية ٤٠/٤ .



المثال الثاني : الترخيص في اكل الميتة^(١)

لقد حرمت الشريعة الاسلامية بعض المأكولات والمشروبات كالميتة والدم ولحم الخنزير والخمر ونحو ذلك ولا تحل هذه الأشياء إلا عند الاضطرار استدلالا بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢)

وقوله عز وجل ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾^(٣)

والاضطرار يتحقق اما بالاكراه من مكره أو بسبب الجوع في مخصصة^(٤)

ففيما يتعلق بأكل الميتة حال الاضطرار فحكمها انها مباحة وذلك لما قاله ابن قدامة في المغني^(٥) أجمع العلماء على تحريم الميتة حال الاختيار وعلى إباحة الأكل منها في الاضطرار .

فيباح للمضطر ان يأكل من الميتة بقدر ما يسد رمقه ويأمن معه الموت وهذا أمر مجمع عليه

بين العلماء كما أجمعوا على تحريم ما زاد على الشبع واختلفت آراؤهم في الشبع على قولين هما : (٦)

الأول : لا يباح الشبع وهو قول الامام ابو حنيفة واحدى الروایتين عن الامام مالك وأحد قولي الامام الشافعي اذ قالوا يأكل بقدر ما يقيمه لأن الآية دلت على تحريم الميتة واستثنى ما اضطر اليه فإذا اندفعت الضرورة لم يحل له الأكل كحالة الابتداء ، ولأنه بعد سد الرمق لم يكن مضطراً فزال بحقه إباحة الأكل .

الثاني : يباح الشبع للمضطر وحجة ذلك رواية جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فنفقت عنده ناقة ، فقالت له امرأته : اسلخها حتى نقدد شحمها ولحمها ونأكله ، فقال حتى أسأل رسول الله ﷺ فسأله فقال : هل عندك غنى يغنيك ؟ قال لا : قال فكلوها . وجه الاستدلال أن الرسول ﷺ لم يفرق بين الشبع وعدمه .

كما احتجوا أيضا بقولهم من أن ما جاز سد الرمق منه جاز الشبع منه كالمباح الا أن الجدير

(١) فصول البدائع في اصول الشرائع - مخطوط وكشف الاسرار ٦٤٢/٢ وشرح التلويح على التوضيح ١٢٩/٢ وشرح النار ٦٠٠ .

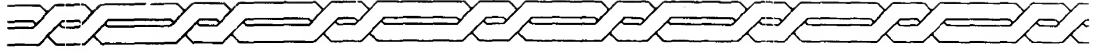
(٢) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٣) سورة الأنعام آية ١١٩ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٥/٢ .

(٥) المغني ٤١٢/٩ .

(٦) المصدر السابق .



رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررتم
فكلوا . قال : فأقمنا عليها شهراً ونحن ثلثائة
حتى سمنا .

وجه الاستدلال بهذا الحديث : هو أن
الصحابه رضوان الله عليهم قد أكلوا وشبعوا مما
اعتقدوا أنه ميتة وتزودوا منها الى المدينة وذكروا
ذلك للرسول ﷺ فاخبرهم بأنه حلال وقال
« هل معكم من لحمه شيء فتطعمونا » فأرسلوا
الى رسول الله ﷺ منه فأكله .

القول الثاني : ومفاده أن المضطر يأكل
من الميتة بقدر سد الرمق ومن قال بهذا القول
ابن الماجشون وابن حبيب والحنابلة^(٣)

أما فيما يتعلق بالأمر الثاني وهو اكل الميتة
مع وجود مال لمسلم . فالحكم في هذا الأمر هو كما
يرويه الامام مالك رضي الله عنه عندما سئل
عن المضطر الى اكل الميتة وهو يجد مال الغير
كالتمر والزروع والغنم ونحو ذلك فقال رضي الله
عنه : ان أمن المضطر من الضرر على بدنه
بحيث لا يعد سارقاً ويصدق في قوله : أكل من
أي ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحمل منه شيئاً
وذلك احب إلي من أن يأكل الميتة . وان خشي
المضطر ألا يصدقوه وأن يعدوه سارقاً : فان اكل
الميتة أجوز عندي وله في اكل الميتة على هذه

بالذكر هنا هو أن نشير الى أمرين هما .
الأمر الأول : مدة الاضطرار هل أنها ممتدة
أو غير ممتدة ؟

الامر الثاني : حكم اكل الميتة مع وجود
مال لمسلم آخر .

ففيما يتعلق ببيان الأمر الأول نقول : ان
كانت مدة الاضطرار ممتدة فالحكم جواز الشبع
من الميتة^(١) لأن المضطر اذا اكتفى بسد الرمق
عاد الاضطرار في حقه بعد مدة قصيرة ولا
يمكن من الابتعاد عن الميتة مخافة الاضطرار
للأكل منها ثانية .

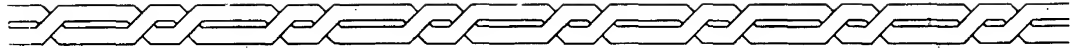
أما اذا كانت المدة ليست ممتدة فبيان
الحكم فيها على قولين هما^(٢) :

القول الأول : ان المضطر يأكل حتى
يشبع ومن قال بهذا القول الامام مالك
والشافعي وكثير من العلماء وحجتهم هي أن
الضرورة ترفع التحريم فيعود مباحاً ومقدار
الضرورة انما هو في حالة عدم الفوت الى حالة
وجوده وحديث العنبر نص في ذلك ومفاده أن
أصحاب رسول الله ﷺ لما رجعوا من سفرهم
وقد ذهب عنهم الزاد انطلقوا الى ساحل البحر
فرفع لهم على ساحله كهينة الكتيب الضخم
فلما اتوه اذا هي دابة تدعى العنبر فقال أبو
عبيدة أميرهم : ميتة ثم قال لا بل نحن رسل

(١) الجامع لاحكام القرآن ٢/٢٥٥ والمغني ٩/٤١٣ .

(٢) الام ٢/٢٢٦ والجامع لاحكام القرآن ٢/٢٢٧ وما بعدها .

(٣) المغني ٩/٤١٣ والام ٢/٢٢٥ .



المنزلة سعة^(١) . ووجه النظر في هذا الحكم هي ان اكل الميتة منصوص عليه وأكل مال الغير مجتهد فيه والعدول الى المنصوص عليه أولى . ولأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والمساهلة وحقوق الانسان مبنية على الشح والتضييق كما أن حق الانسان تلزم فيه الغرامة والعرض . وحق الله تعالى لا يلزم فيه ذلك وهذا استعراض لحكم اكل الميتة وما يتعلق بها من أمور في حالة الإقامة أو السفر من غير معصية . أما أكل الميتة في سفر المعصية فان حكمه محل اختلاف بين العلماء اليك تفصيل ذلك :

اختلف العلماء في حكم أكل الميتة للمسافر في معصية كقطع الطريق مثلاً الى قولين :

القول الأول : يتضمن هذا القول عدم اباحة أكل الميتة للمضطر في سفر المعصية وحجة هذا القول هي أن الله سبحانه وتعالى أباح ذلك عوناً للعبد المضطر ، والعاصي لا يحل أن يعان على ذلك . فان أراد ان يأكل فعليه ان يتوب ثم يأكل .

القول الثاني : ومفاده اباحة اكل الميتة للمسافر سفر معصية وحجة اصحاب هذا القول هي ان اكل الميتة ليس من رخص السفر او

متعلقا بالسفر بل هو من نتائج الضرورة والاضطرار سفرأ كان أو حضراً . لذا فأكل الميتة عند الاضطرار يتساوى فيه الطائع والعاصي . ولأن اتلاف المرء نفسه في سفر المعصية أشد معصية مما هو فيه لقوله تعالى ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ . وهذا عام ولعله يتوب في ثاني حال فتمحو التوبة عنه ما كان منه^(٢) وأرى أن القول الراجح هو ما قال به أصحاب القول الأول . وهو أن العاصي لا يباح له اكل الميتة حتى يتوب ويرجع الى طريق الحق والصواب . بقيت مسألة اخيرة تقتضي البيان في هذا المقام وهي هل يجب تناول الميتة للمضطر أم لا ؟ .

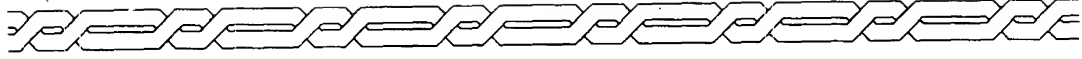
وجوب تناول الميتة للمضطر اختلفت فيه أقوال العلماء الى قولين هما^(٣)

القول الأول : مفاده وجوب اكل الميتة للمضطر وهو قول مسروق كما أنه القول الاظهر عند أصحاب المذاهب الاربعة . وحجة أصحاب هذا القول هي : ما يروى من أن الامام احمد بن حنبل سئل عن المضطر يجد الميتة ولم يأكل . فاجاب ما يروى عن مسروق رضي الله عنه من أنه من اضطر فلم يأكل ولم يشرب فمات دخل النار . كما استدلوا بقوله تعالى ﴿ولا

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٢٩ .

(٢) الام ٢/ ٢٢٦ والمغني ٩/ ٤١٢ والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٢٩ .

(٣) تيسير التحرير ٢/ ٣٨٩ والمبسوط ٢٤/ ١٥١ وكشف الاسرار ٢/ ٦٤٢ . والام ٢/ ٢٢٥ والمغني ٩/ ٤١٣ .



تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴿١﴾

وأرى أن القول الراجح هو ما قال به الجمهور من العلماء لأنَّ حادثة السهمي تحمل على اظهار الجلد والاعتزاز بالاسلام أمام الاعداء لذا فهي لا تقوى لأن تكون ارجح من ادلة الجمهور . واني لأحسب أن جميع الرخص يكون حكمها عند الاشراف على الهلاك كحكم اكل الميتة من وجوب تناولها وثمره الخلاف بين القولين تظهر فيما اذا صبر المضطر حتى مات ولم يأكل فانه يكون آثما على رأي الفريق الأول ولا يكون آثما على رأي الفريق الثاني .

المثال الثالث : شرب الخمر (٢)

المضطر الى شرب الخمر اما أن يكون باكره مكره او لدفع العطش او لرفع غصة بلقمة .

فان اكره المضطر على شرب الخمر باكره مكره فالحكم جواز ذلك في حقه من غير خلاف .

أما اذا شربه دفعا للعطش فالحكم محل اختلاف بين العلماء على قولين هما :

القول الأول : لا يجوز شربها ومن قال بهذا القول الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما . ووجهة نظرهم ان الخمرة تؤدي للعطش والجوع لذا لا فائدة من تناولها لدفع العطش عن المضطر .

وجه الاستدلال ان ترك الأكل مع تيسر تناوله في هذه الحالة يعد القاء للبد بالتهلكة كما استدلووا بقوله عز وجل ﴿ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً﴾ (٣)

وجه الاستدلال : هو أن المضطر قادر على احياء نفسه بما أحل له عند الاضطرار . فلزم تناول الميتة عند الاضطرار .

القول الثاني : لا يجب على المضطر أن يأكل من الميتة ومن قال بهذا القول الامام أبو يوسف رحمه الله وحجة أصحاب هذا القول هي ما يروى ان الروم قد حبسوا عبد الله بن حذافة السهمي وهو صاحب للرسول ﷺ - في بيت وجعلوا معه خمراً ممزجاً بماء كما جعلوا معه لحم خنزير مشوي لمدة ثلاثة ايام فلم يأكل ولم يشرب حتى بلغ به الحال ان مال رأسه من الجوع والعطش حتى خشي الروم من موته فاطلقوا سراحه . وقد قال رضي الله عنه « قد كان الله أحله لي لاني مضطر ولكن لم اكن لأشمتك - يعنسي طاغية الروم - بدين الاسلام » .

ووجهة اصحاب هذا القول أيضاً : أن اباحة الأكل رخصة فلا تجب عليه كسائر الرخص .

(١) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٢) سورة النساء آية ٢٩ .

(٣) الجامع لاحكام القرآن ٢٢٨/٢ والام ٢٢٦/٢ والمبسوط ٤٨/٢٤ وتيسير التحرير ٣٨٧/٢ .



القول الثاني : يجوز شربها ان ردت عن المضطر عطشه وحجة اصحاب هذا القول هي ان الله تعالى عند بيانه لحكم لحم الخنزير وصفه بانه رجس ثم اباحه للضرورة كما أنه تعالى قال في الخمر بانها رجس لذا فهي مباحة عند الضرورة كما أن الخمر لا بد وأن تروي ولو لساعة من الزمن . وهذا ما قال به بعض الشافعية من أهل بغداد . أما شرب الخمر لدفع الغصة بالأكل فان حكمه محل اختلاف بين العلماء على ثلاثة أقوال هي :

الأول : يحل تناولها لانها حالة ضرورة والضرورة تبيح المحظور تطبيقاً للقاعدة الشرعية « الضرورات تبيح المحظورات »^(١) .

الثاني : لا يحل تناولها لدفع الغصة بلقمة وذلك مخافة ان يدعي ذلك الشارب من غير وجود الغصة فيتخذ ذلك ذريعة لتناول الخمر .

الثالث : قول تفصيلي . ومفاده أن من غص جاز له تناول الخمر فيما بينه وبين الله تعالى أما فيما بينه وبين الناس فان شاهده الناس فلا تخفى عليهم غصته لقرائن الحال التي تميز بين الغصة وغيرها . فيمكنه تناول الخمر ان صدق بعد ظهور العلامات عليه .

وان لم يظهر عليه علامات الغصة فشرب

يقام عليه الحد ظاهراً ويسلم من العقوبة فيما بينه وبين الله باطنا ان كان صادقاً في تصرفه ومما قال بهذا القول ابن العربي المالكي رضي الله عنه وأرى أن الراجح هو ما ذهب اليه أصحاب القول الثالث لأن حالة الغصة لا تخفى على الحضور ويمكن التحقق منها فعلاً بظهور علاماتها على من غص بالأكل . والامر الجدير بالذكر هنا هو أن نشير الى حكم التدوي في الاشياء المحرمة^(٢) .

التدوي في الاشياء المحرمة مما يؤكل أو يشرب محل اختلاف بين العلماء نوضحه على الصورة الآتية :

أولاً : ذهب بعض العلماء الى القول بمنع التدوي في المحرمات وحجة اصحاب هذا القول هي ما روي عن الرسول ﷺ انه قال : « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم »^(٣) ولقوله ﷺ لطارق بن سويد وقد سأله عن الخمر فنهاه أو كره ان يصنعها فقال انما أصنعها للدواء فقال عليه الصلاة والسلام « انه ليس بدواء ولكنه داء »^(٤) ووجهة نظر أصحاب هذا القول مفادها أن التدوي بالمحرم يختلف عن أكل الميتة او شرب الخمر حالة الضرورة لأن المريض يمكن أن يجد دواء فيه العوض عن الأمر المحرم . بينما المضطر في المخمصة مثلاً لا يجد الا

(١) الانبياء والنظار للسيوطي ٨٤ .

(٢) الام ٢٢٦/٢ والجامع لاحكام القرآن ٢٣١/٢ .

(٣) نيل الأوطار ٢١١/٨ .

(٤) نيل الأوطار ٢١١/٨ .



الميتة فيأكلها . كما أن الادوية متنوعة فما يظن ان فيه الشفاء فيتناوله المريض فلا يؤدي الى شفائه وقد يحصل العكس . لذا قالوا بمنع التداوي في الامور المحرمة .

ثانياً : مفاد هذا القول التفصيل على الصورة الآتية :

ذهب بعض العلماء الى القول : بجواز ذلك مطلقاً ومن قال بهذا القول ابن حزم الظاهري وبعض الحنفية وحجتهم هي ان هذه حالة ضرورة والضرورة تبيح الامر المحرم .

بينما ذهب فريق آخر الى القول بمنع التداوي في الأمور المحرمة واجازوا ذلك في ابوال ابل فقط ودليلهم على ذلك رواية انس رضي الله عنه عن الرسول ﷺ ومفادها : أن نفرأ من قبيلة عريثة أتوا رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام فاستوخموا المدينة فسقمت أجسامهم فشكوا ذلك الى رسول الله ﷺ فقال « ألا تخرجون مع راعينا في ابله فتصيبون من ابواها وألبانها ؟ قالوا بلى فخرجوا فشربوا من البانها وأبواها فصحوا » .

وأرى ان الراجح مما تقدم هو التداوي بالمحرمات مع مراعاة ما يلي :

١ - ان تكون حالة المرض مدعاة الى الخوف الكثير .

٢ - ان يكون الطبيب المعالج والذي دعا المريض لتناول المحرم ممن يؤمن بتحريم هذا الدواء ولا يتناوله بنفسه كشرب الخمر ونحوه مثلاً .

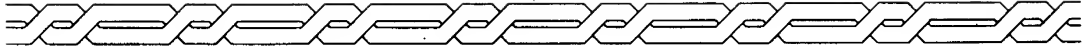
٣ - أن يؤيد اختيار الطبيب لهذا الدواء بموافقة لجنة من الاطباء بحيث يجمعون على أنه لا بديل عن هذا الدواء . وذلك لاتنا تشاهد بانفسنا ونسمع عن الآخرين بان فلانا ذهب الى الطبيب ووصف له دواء وخرج من عند هذا الطبيب وذهب لعيادة طبيب آخر فوصف له دواء آخر يختلف تماماً عن الدواء الأول وهكذا .

المثال الرابع : قصر الصلاة في السفر^(١) :

اذا سافر المكلف لمسافة [٨٠] كيلومتر فأكثر - على أرجح الآراء - جاز له أن يقصر في صلاته الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء وهذا القصر مرخص به للمكلف من الشارع الحكيم الا أن الفقهاء قد اختلفوا في حكم هذه الرخصة على قولين هما :

القول الأول : ومضمونه ان حكم الرخصة هنا أنها رخصة اسقاط لحكم العزيمة ومعنى ذلك أنه وجب على المسافر أن يقصر في صلاته الرباعية بحيث اذا أداها أربعا لا تجزى عنه في اسقاط الفرض ومن قال بهذا القول الثوري وابو حنيفة وقال حماد رضي الله

(١) كشف الاسرار ٦٤٤/٢ وشرح المنار ٦٠٠ والتقرير والتحبير ١٥٠/٢ وشرح الاستنوي على منهاج البيضاوي هامش التقرير والتحبير ٥٢/١ وجمع الجوامع ١٢١/١ والام ١٥٩/١ والمغني ٢٠٩/٢ وفصول البدائع في اصول الشرائع/ مخطوط .



عنه لزمه الاعادة ثانية وقال عمر بن عبد العزيز: الصلاة في السفر ركعتان حتى لا يصلح غيرهما . بينما قال أصحاب الرأي : ان كان جلس بعد الركعتين قدر التشهد فصلاته صحيحة والا لم تصح .

وقد استدل اصحاب هذا القول : بما رواه علي بن ربيعة الوالبي اذ قال سألت عمر رضي الله عنه ما بالنا نقصر الصلاة ولا نخاف شيئا وقد قال الله تعالى ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا﴾^(١) فاجابه عمر رضي الله عنه بقوله عجت مما عجت منه فسألت رسول الله ﷺ فقال ان هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته^(٢).

وجه الاستدلال بهذه الرواية هو قول الرسول ﷺ صدقة تصدق الله بها عليكم . اذ فيه اثبات ان القصر في الصلاة صدقة والصلاة المقصورة لا تحتل التملك لانها ليست عينا ولا دينا ممن عليه الدين . والتصدق بما لا يحمل التملك اسقاط لا يحتل الرد من المتصدق كولي القصاص اذا عفا عن القصاص من القاتل فان هذا لا يحتل التملك لأن حق القصاص ليس عينا تملك ولا دينا للمدين . فكان بالاتفاق اسقاطا لحق القصاص عن القاتل لا يحتل الرد ويصير

الأمر الى الدية ولا يقبل من القاتل رد هذا العفو . واذا كان الأمر كذلك من العباد وطاعتهم غير لازمة فأولى ان يكون ذلك ممن تلزم طاعته وهو الله تعالى . وبناء على هذا التوجيه فليس للعباد رد هذه الصدقة وترك القصر والعمل بالاتمام لأن ذلك معناه اساءة الأدب مع صاحب النعمة برد صدقته على عباده وعدم قبولها .

كما استدلو ايضا ببعض الروايات التي يستفاد الدليل على وجوب قصر الصلاة منها عن ابن عباس رضي الله عنها انه قال « صلاة المسافر ركعتان » .

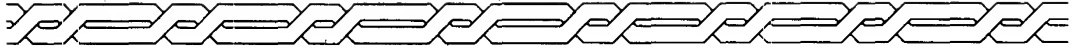
وعن ابن عمر رضي الله عنهما « من صلى في السفر أربعاً كان كمن صلى في الحضر ركعتين ونحو ذلك من الروايات .

كما استدلو ايضا بقولهم : من أن قصر الصلاة في السفر رخصة اسقاط وليست تخيرا للمكلف بين الأخذ بالعزيمة باتمام الصلاة وبين الأخذ بالرخصة وهي القصر . فالتخير هنا لا يفيد . وبيانه ان تخيير العبد بين أمرين انما يصح اذا كان التخيير مفيداً بان يكون في كل من الامرين مزية تدعو الى اختياره على ما يقابله .

فالتخيير يثبت اذا تضمن المخير فيه رفقا: وذلك كصوم المسافر أخذاً بالعزيمة وفطره أخذاً

(١) سورة النساء آية ١٠١ .

(٢) صحيح مسلم ١٤٣/٢ .



بالرخصة فتخييره يفيد لأن كلا منهما يتضمن رفقاً ومشقة فيجوز ويكون ذلك رخصة تخيير .

فاذا اختار العزيمة وصام مع السفر ففي ذلك مشقة الجمع بين مشقة السفر ومشقة الصوم ، لكنه يتضمن رفقاً ، وهو صومه مع عامة المسلمين والمشاركة في الصوم تخفيف لآلامه . واذا اختار العمل بالرخصة وأفطر فان في ذلك مشقة الصوم وحده منفرداً عن الناس في ايام اخر . كما انه يتضمن الرفق بفطره وعدم جمعه بين مشقة الصوم والسفر . وعلى هذا يكون التخيير مفيداً باختياره أحد الرفقين مع احدى المشقتين فيختار أهونها عليه . اما في قصر الصلاة في السفر فان التخيير لا يفيد لأن الرفق متعين في القصر لأن الاتمام مشقة خالصة لا يتضمن رفقاً . فلا يفيد التخيير بينه وبين القصر فيكون المصير الى القصر لأن العادة ان يختار الانسان ما هو أسهل عليه من غيره . وهو هنا في قصر الصلاة . كما أن ثواب أداء الفرض متساو في صلاته ركعتين وصلاته اربعاً فليس هناك تفاوت بين الصلاة بالاتمام او بالقصر لاتحادهما في اداء الفرض وامثال الأمر .

القول الثاني : ومفاده أن قصر الصلاة الرباعية في السفر مريض فيه لذا جاز للمسافر أن يقصر في صلاته كما جاز له ان يتم .

ومن قال بهذا القول عثمان وسعد بن ابي وقاص وابن مسعود وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم وقال به أيضا الشافعي والاوزاعي وهو المشهور عن الامام مالك وأحمد . رحمهم الله وقد استدلوا على قولهم هذا بقوله تعالى ﴿واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا﴾ وجه الاستدلال هو ان القصر رخصة مخير بين فعله وتركه كسائر الرخص في افادته التخفيف لذا لم يكن القصر فرضاً وهذا مماثل لما في قوله تعالى ﴿لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة﴾ . فحكمها انه رخصة لا انه محتم عليهم التطلق في هذه الحالة . ويمثله ايضا قوله عز وجل ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾^(١) معناه ان الله تعالى أعلم العباد بان لهم ان يتجروا في الحج لا أنه محتم عليهم الاتجار .

كما استدلوا برواية أنس بن مالك عن قصر الصلاة بقوله : خرجا مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فصلى ركعتين ركعتين - حتى رجع . قلت كم أقام بمكة قال عشر^(٢) .

كما استدلوا : برواية السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يتم في السفر ويقصر .

(١) سورة البقرة ١٩٨ .

(٢) صحيح مسلم ١٤٥/٢ .



كما استدلوها برواية أنس رضي الله عنه إذ قال « كنا اصحاب رسول الله ﷺ - نسافر فيتم بعضنا ويقصر بعضنا ويصوم بعضنا ويفطر بعضنا فلا يعيب أحد على أحد (١) »

فجملة هذه الأدلة تفيد أن قصر الصلاة للمسافر أمر مرخص فيه إذ يجوز للمسافر أن يقصر كما يجوز له أن يتم .

وأرى أن الراجح هو ما تضمنه القول الثاني ومفاده أن قصر الصلاة في السفر رخصة للمسافر أن يأخذ بها كما له أن يأخذ بحكم العزيمة إلا أن الأولى والاحب هو أن يأخذ بحكم الرخصة فيقصر لأن رواية ابراهيم عن ابن حرملة عن ابن المسيب تفيد ذلك . إذ قال رسول الله ﷺ خياركم الذين إذا سافروا قصروا الصلاة وأفطروا أو قال لم يصوموا .

ومن الجدير بالذكر هنا أن اشير الى حكم جمع الصلاتين للمسافر في وقت واحد فاقول بأن حكم الجمع بين الصلاتين مختلف فيه على قولين هما :

الأول : ومفاده جواز الجمع بين الصلاتين في وقت كان يجمع المسافر بين صلاة الظهر والعصر اما جمع تقديم او تأخير وكأن يجمع بين

المغرب والعشاء جمع تقديم أو تأخير . وحجتهم كما يلي :

أ - ما روي «من أن رسول الله ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق» (٢)

ب - ما يروى عن الامام الزهري عن أنس رضي الله عنه إذ قال كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما» (٣)

ج - ما رواه مسلم في صحيحه عن الرسول ﷺ إذ قال « فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعاً » .

فهذه الأدلة بجملتها تفيد جواز الجمع بين الصلاتين في وقت احدهما وهذا القول منسوب الى اكثر أهل العلم (٤) منهم سعيد بن زيد واسامة ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وطاووس ومجاهد وعكرمة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر .

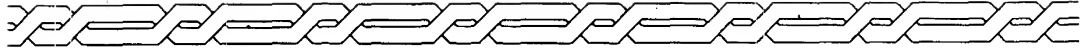
الثاني : ومفاده عدم جواز الجمع الا موضعين هما عرفات يجمع فيها بين الظهر والعصر . جمع تقديم والمزدلفة يجمع فيها بين المغرب والعشاء جمع تأخير . وهذا متواتر عن

(١) المغني ١٢١/٢ .

(٢) صحيح مسلم ١٥٠/٢ .

(٣) صحيح مسلم ١٥١/٢ .

(٤) مختصر الامام اسماعيل بن يحيى المزني بهامش الام ١٢٧/١ .



يتنوع الى ثلاثة أنواع هي :

أ - نوع في المرتبة العليا كالخوف على النفس والعضو والمنافع فيوجب التخفيف لأن حفظ هذه الامور هو سبب في مصالح الدنيا والآخرة .

ب - نوع في المرتبة الدنيا كأدنى وجع في أصبع فتحصيل هذه العبادة أولى من درء هذه المشقة لشرف العبادة وخفة المشقة .

ج - والنوع الثالث بين النوعين المتقدمين فما قرب من العليا أوجب التخفيف وما قرب من الدنيا لم يوجب وما توسط مختلف فيه لتجاذب الطرفين له .

بينما يرى الامام الشاطبي رحمه الله أن المشقة على ضريين هما :

الضرب الأول : أن تكون المشقة حقيقية : وهي معظم ما وقع فيه الترخص كوجود المشقة المرضية والغربة . وهذا الضرب من المشقة اما أن يكون بقاؤه على العزيمة بدخل عليه فساداً لا يطيقه طبعاً أو شرعاً ويكون ذلك محققاً لا مظنوناً ولا متوهاً أولاً . فان كان الأول فرجوعه الى الرخصة مطلوب او رجوع الى القسم الذي لم يقع الكلام فيه لأن الرخصة هنا حق

الرسول ﷺ ومن قال بهذا القول الحفية اما الامام احمد رضي الله عنه فيروى عنه أنه قال الجمع أفضل من التفريق لانه اكثر تخفيفاً وسهولة فكان أفضل كالتقصير في الصلاة وروى عنه ان التفريق أفضل لأنه خروج من الخلاف ولانه لم ينقل عن الرسول ﷺ المداومة على الجمع ولو كان أفضل لأدامه كالتقصير^(١) .

وأرى أن الراجح هو جواز الجمع بين الصلاتين في وقت احدهما وذلك أخذاً ببداً التيسير والتخفيف عن المسافر وتطبيقاً لما تدعو اليه الشريعة الاسلامية في ثنايا أحكامها من الدعوة الى الاخذ بما هو سهل ويسير .

المبحث السادس

في

أثر المشقة في الترخيص^(٢)

المشقة^(٣) لها تأثير في لزوم الرخصة بحق المكلف لذا فقد قسمها القرافي الى قسمين هما :

القسم الأول : لا تنفك عنه العبادة كالوضوء والغسل في البرد والصوم في النهار الطويل فهذا القسم لا يوجب تخفيفاً في العبادة .

القسم الثاني : ما تنفك عنه العبادة وهذا

(١) المغني ٢/ ٢٢٣ .

(٢) الفروق للقرافي ١/ ١١٨ والموافقات ١/ ٣٣٣ ونظرية الاباحة عند الاصوليين والفقهاء للدكتور محمد سلام مذكور ٣٥٣ .

(٣) لم يكن المراد نفي اصل المشقة اذ أن أصلها لا بد منه في كل عمل من الاعمال . انما المراد هو خلق التشريع عن الحرج والمشقة الزائدة التي تستنفذ جهد المكلف .



مطرده كمن ظن أن الحمى تأتيه غدا لعادتها فافطر . والمرأة ان ظنت ان حيضتها تأتيها غدا . فافطرت . فمثل هذه الظنون لا يجوز التعويل عليها في الترخص الا انه لو ترخص فحصل ما كان يتوقعه فهل يستحق عقوبة المفطر أو لا ؟ هذا محل نظر الا أن الظاهر انه فعل ما ليس له ان يفعله لأن سبب الرخصة لم يكن موجوداً .

النوع الثاني : الا يكون للسبب عادة مطردة وهذا لا اشكال فيه لأن الاحكام الشرعية لا تبني على مجرد التوهم .

والخلاصة من هذا التقسيم هي ان الظنون او التقديرات غير المحققة راجعة الى قسم التوهمات وهي مختلفة وكذلك أهواء النفوس فانها تقدر اشياء لا حقيقة لها . فالصواب هنا هو الوقوف مع أصل العزيمة الا في المشقة المخلة الفادحة اذ ان الصبر أولى ما لم يؤد ذلك الى دخل في عقل الانسان أو دينه .

وأخيراً يتبين لنا ان مشقة مخالفة الهوى لا رخصة فيها البتة . والمشقة الحقيقية فيها الرخصة بشرطها واذا لم يوجد شرطها فالأحرى بمن يريد براءة ذمته وخلص نفسه الرجوع الى أصل العزيمة الا أن هذه الأحرورية تارة تكون من باب الندب وتارة تكون من باب الوجوب .

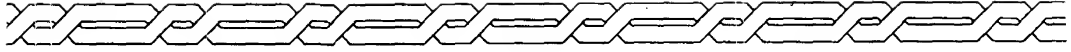
لله . وان كان الثاني - وهو أن يكون مظنوناً - فالظنون تختلف والأصل البقاء على أصل العزيمة . ومتى قوي الظن ضعف مقتضى العزيمة ومتى ضعف الظن قوي ، كالظان أنه غير قادر على الصوم مع وجود المرض الذي مثله يفطر فيه . ولكن اما ان يكون ذلك الظن مستنداً الى سبب معين وهو أنه دخل في الصوم مثلاً فلم يطق الاتمام أو الصلاة مثلاً فلم يقدر على القيام ففقد فهذا هو الأول اذ ليس عليه مالا يقدر عليه .

واما أن يكون مستنداً الى سبب مأخوذ من الكثرة . والسبب موجود عينا بمعنى أن المرض حاضر ومثله لا يقدر معه على الصيام ولا على الصلاة قائماً أو على استعمال الماء عادة من غير ان يجرب نفسه في شيء من ذلك فهذا قد يلحق بما قبله ولا يقوى قوته . أما لحوقه به فمن جهة وجود السبب .

وأما مفارقتها له فمن جهة أن عدم القدرة لم يوجد عنده . لانه انما يظهر عند التلبس بالعبادة . وهو لم يتلبس بها على الوجه المطلوب في العزيمة حتى يتبين له قدرته عليها وعدم قدرته فيكون الأولى هنا الاخذ بالعزيمة الى ان يظهر بعدما ينبي عليه .

الضرب الثاني : مشقة توهمية : وذلك بألا يوجد السبب المرخص لأجله ولا وجدت الحكمة . فهذا على نوعين هما :

النوع الأول : أن يكون للسبب عادة



المبحث السابع

في إباحة الرخص هل هي لرفع الحرج أم للتخيير^(١) ؟

لقد ذهب أكثر العلماء الى القول من أن إباحة الرخص بمعنى رفع الحرج لا بمعنى أنها للتخيير بين الفعل وترك وقد استدلوا على قولهم هذا بعدة ادلة هي :

اولاً : قوله سبحانه وتعالى ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ ووجه الاستدلال هو أن الله تعالى لم يقل له الفطر ولا فليفطر ولا يجوز له بل ذكر الله عز وجل نفس العذر وأشار الى انه ان أفطر فعدة من أيام أخر.

ثانياً : قوله تعالى : ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ وجه الاستدلال هو أن الله سبحانه وتعالى لم يذكر بان للمضطر الفعل وترك انما ذكر بان التناول في حال الاضطرار يرفع الإثم .

ثالثاً : استدلوا بما روى من أن أعرابياً جاء الى رسول الله ﷺ فقال له : أكذب امرأتى قال له « لا خير في الكذب » قال

الاعرابي أفأعدها وأقول لها ؟ قال عليه الصلاة والسلام « لا جناح عليك » وجه الاستدلال ان الرسول ﷺ لم يقل في جوابه للاعرابي بنعم ولا افعل إن أردت .

فهذه الأدلة مجتمعة تفيد أن إباحة الرخص تكون بمعنى رفع الحرج دون المعنى الثاني . وهذا ما أرجحه وأحيل اليه حيث ان الإباحة التي تكون بمعنى التخيير تكون واضحة في ذلك . ومظهرة من سياق نصوصها كما في قوله تعالى ﴿وكلا منها رغداً حيث شئتما﴾^(٢) وقوله عز وجل ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾^(٣) فهذا تخيير ظاهر بين .

المبحث الثامن

في ترجيح الأخذ بالعزيمة أم بالرخصة

تقديم الأخذ بالعزيمة له مرجحات كما أن تقديم الرخصة له مرجحات وسأذكر الأدلة المرجحة لكل منهما :^(٤)

الأدلة المرجحة للأخذ بالعزيمة هي :

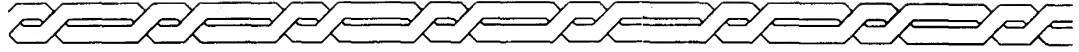
١ - العزيمة هي الأصل الثابت المتفق عليه المقطوع به وورود الرخصة عليه وإن كان

(١) الموافقات ٣١٨/١ وما بعدها والاحكام في اصول الاحكام للآمدي ١٨٩/١ والمستصفي ٩٩/١

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٣ .

(٤) الموافقات ٣٢٣/١ وما بعدها وأصول الفقه للخضري ٧٦ .



مقطوعاً به أيضاً فلا بد أن يكون سببها مقطوعاً به في الوقوع لكن سبب الترخيص لا تحقق له فرضاً فان مقدار المشقة المباح من اجله الترخيص غير منضبط وكل مجال للظنون لا مجال فيه للقطع وتتعارض فيه الظنون فكان مقتضى ذلك الا يقدم على الرخصة مع بقاء احتمال في السبب .

٢ - العزيمة راجعة الى أصل في التكليف كلي لأنه مطلق عام في جميع المكلفين بينما الرخصة راجعة الى جزئي بحسب بعض المكلفين وهو من له عذر وبحسب بعض الأحوال وبعض الأوقات في أهل الاعذار لا في كل حالة ولا في كل وقت ولا لكل أحد . فهو كالعارض الطارئ على الكلي ، والقاعدة المقررة : انه اذا تعارض أمر كلي وأمر جزئي كان الكلي مقدم على الجزئي . لأن الجزئي يقتضي مصلحة جزئية . والكلي يقتضي مصلحة كلية ولا ينخرم نظام العالم بانخراط المصلحة الجزئية بخلاف ما اذا قدم اعتبار المصلحة الجزئية ، فان المصلحة الكلية ينخرم نظام كليتها . فموضوعنا كذلك اذ العزيمة بالنسبة الى كل مكلف أمر كلي ، والرخصة انما مشروعيتهما ان تكون جزئية وحيث يتحقق الموجب ، والفرض ليس كذلك .

٣ - ما ورد في الشريعة الاسلامية من الامر

بالوقوف مع مقتضى الامر والنهي مجرداً ، والصبر على حلوه ومره وان انتهض موجب الرخصة والأدلة على هذا القول كثيرة منها :

أ - قوله سبحانه وتعالى ﴿ اذ جاءوكم من فوقكم ومن اسفل منكم واذ زاغت الابصار وبلغت القلوب الحناجر ﴾ الى ان ختم الله عز وجل القصة بقوله ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾^(١) وجه الاستدلال هو أن الله عز وجل مدح القوم بالصدق مع تحقق الزلزال الشديد والاحوال الشاقة التي بلغت القلوب فيها الحناجر .

ب - قوله عز وجل ﴿ الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ﴾^(٢) وجه الاستدلال هو أن هذا مظنة التخفيف فاقاموا على الصبر والرجوع الى الله تعالى فأثنى عليهم .

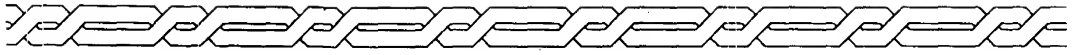
ج - قوله تعالى ﴿ ليجزي الله الصادقين بصدقهم ﴾^(٣) وجه الاستدلال هو أن الآية تضمنت الجزاء والثواب ولا يكون ذلك مع التخيير .

د - روى أبو هريرة رضي الله عنه من أنه قال أتى الحارث الى النبي ﷺ فقال يا محمد ناصفنا ثمر المدينة والا ملأناها عليك خيلاً

(١) سورة الاحزاب آية ٢٣ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٧٣ .

(٣) سورة الاحزاب آية ٢٤ .



ورجالاً فقال : حتى أستمروا السعد وهم سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وسعد ابن الربيع وسعد بن خيشمة وسعد بن مسعود . فكلهم قالوا والله ما اعطينا الدنيا في أنفسنا في الجاهلية فكيف وقد جاء الاسلام ؟ فاخبر الحارث فقال : غدرت يا محمد (١)

وجه الاستدلال هو أن الاحزاب عرضوا على رسول الله ﷺ أن يعطوا نصف ثمار المدينة لينصرفوا عن المسلمين فيخف عليهم الأمر فأبى المسلمون ذلك وتسكوا بالله وبالاسلام فاعزهم الله على أعدائهم . فكان ذلك الموقف سبباً لدحهم والثناء عليهم .

هـ - قوله ﷺ « ان خيراً لأحدكم أن لا يسأل من أحد شيئاً » وجه الاستدلال هو أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم قد حملوا الحديث على عمومته فمقتضى ذلك أن يلحقهم مشقات كثيرة وقد كان هذا النمط مما يناسب استثنائه برخصة . الا ان الصحابة ومن سار على نهجهم لم يأخذوا بالترخيص لأولوية العزيمة عندهم .

و - لقد ارتدت العرب عند وفاة الرسول ﷺ فامتنعوا عن اداء الزكاة فكان رأي بعض الصحابة الكرام أنه لا بد من استتلاف مانعي الزكاة وذلك بعدم طلبها منهم حتى يستقيم أمر الأمة ثم يكون ما يكون . الا أن أبا بكر

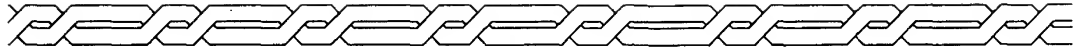
الصادق رضي الله عنه أبى ذلك ووقف موقفه المشهور وقال : والله لا قاتلهم حتى تنفرد سالفتي .

وجه الاستدلال بهذه المسألة هو أن الصحابة اجتهدوا بقبول الرخصة خوفاً على الاسلام بينما اجتهد أبو بكر فقال بالحرب آخذاً بحكم العزيمة فمحل الخلاف بينهم الترجيح بين الأخذ بالعزيمة كما هو رأي أبي بكر أو الأخذ بالرخصة المتحقق سببها كما هو رأي من خالف أبا بكر .

فشرح الله صدر من خالف أبا بكر لموافقه فأخذوا برأيه فكان الأوفق . اذ أدى ذلك الى إذعان البغاة وتشريد المتنبئين وسكون الجزيرة وبالتالي نصر الاسلام والمسلمين .

ز - لقد جهز النبي ﷺ جيشاً وعين قائداً له أسامة بن زيد ليتوجه إلى الشعم إلا أن مرض الرسول ﷺ حال دون ذلك وبعد وفاة الرسول ﷺ عرض بعض الصحابة على ابي بكر رضي الله عنه أن يمنع جيش اسامة من الذهاب الى الشام وذلك ليستعين بهم على حرب من ارتد وامتنع عن دفع الزكاة . الا أن ابا بكر رضي الله عنه أصر على توجيه الجيش الى الشام وقال : لو لعب الكلاب بخلاخيل نساء أهل المدينة ما رددت جيشاً أنفذه رسول الله ﷺ ولكنه سأل اسامة ان يترك له عمر بن الخطاب

(١) هامش الموافقات ١/ ٣٣٥ .



رضي الله عنه ففعل . وخرج اسامة وجيشه فبلغوا الشام وانتصر على اعدائهم حتى قالت الروم : انهم لم يضعفوا بموت نبيهم .

وجه الاستدلال : ان القبائل المرتدة قامت بالتجمع حول المدينة لمحاربة المسلمين كما أن جيش اسامة قد ضم كبار الصحابة وأعيانهم كما ضم أقوى مقاتلي المسلمين . فهذا مدعاة لأن يترخص في ابقاء الجيش والاستعانة به لمحاربة أهل الردة . الا أن ابا بكر أخذ بالعزيمة فعزم على تسيير الجيش الى الشام حتى سار فعلا وحقق ما أريد منه فكان فعل أبي بكر خيراً للأمة حتى أن ابن مسعود قال في هذا المقام : لقد قمنا بعد رسول الله ﷺ مقاما كدنا نهلك فيه لولا ان من الله علينا بابي بكر حتى اجمعنا على ألا نقاتل على بنت مخاض فعزم الله لأبي بكر على قتالهم .

هذه الأدلة بمجموعها تبين انا الوقوف على أوامر الشارع ونواهيه مجردة عن الرخص . والصبر عليها أولى من الأخذ بما ورد عليها من الرخص .

٤ - ان هذه العوارض الطارئة وأشباهاها مما يقع للمكلفين من أنواع المشاق هي مما يقصده الشارع الحكيم في اصل التشريع وبعبارة أخرى ان المقصود اصل التشريع انما هو جار على توسط مجاري العادات وكونه شاقا على بعض الناس أو في بعض الأحوال بما هو على غير المعتاد لا يخرججه من ان يكون مقصوداً له ،

لأن الأمور الجزئية لا تحرم الاصول الكلية وإنما تستثنى - حيث تستثنى - نظراً الى أصل الحاجيات . بحسب الاجتهاد والبقاء على الأصل من العزيمة هو المعتمد الأول للمجتهد والخروج عنه لا يكون الا بسبب قوي ولذلك لم يعمل العلماء مقتضى الرخصة الخاصة بالسفر في غيره كالصنائع الشاقة في الحضر مع وجود المشقة التي هي العلة الحقيقية في مشروعية الرخصة فاذا لا ينبغي الخروج عن حكم العزيمة مع عوارض المشقات التي لا تطرد ولا تدوم .

٥ - ان الترخص اذا اخذ به في موارد على الاطلاق كان ذريعة الى انحلال عزائم المكلفين في التعبد على الاطلاق . فاذا أخذ بالعزيمة كان حرياً بالثبات في التعبد على الاطلاق والأخذ بالخير فيه . ففيما يتعلق ببيان الأول نقول : بأن الخير عادة والشر لاجابة . وهذا مشاهد محسوس لا يحتاج الى اقامة دليل . اذ أن المرء المتعود على أمر يسهل عليه ذلك الأمر ما لا يسهل على غيره كان خفيفاً في نفسه أو شديداً . فاذا اعتاد الترخص صارت كل عزيمة في يده كالشاقة الحرجة واذا صارت كذلك لم يقم بها حق قيامها . وطلب الطريق الى الخروج منها .

وفيما يتعلق ببيان الثاني : فانه ظاهر ايضا مما تقدم اذ أنه ضده وسبب هذا كله ان اسباب الرخص اكثر ما تكون مقدرة ومتوهمة لا محققة فربما عدها شديدة . وهي خفيفة في نفسها ، فادى ذلك الى عدم صحة التعبد ، وصار عمله



ضائعا وغير مبني على أصل . وكثيراً ما يشاهد ذلك ويلمسه بيده . إذ أنه قد يتوهم الانسان أن الامور صعبة . الا أنها ليست كذلك انما مصدر ذلك التوهم المحض . الا ترى أن المتيم بسبب خوف اللصوص أو السباع اذا وجد الماء في الوقت لزمه الاعادة عند الامام مالك رضي الله عنه . لأنه اعتبر المتيم مقصراً . لأن هذا يعتري في امثاله مصادمة الوهم المجرد الذي لا دليل عليه . بخلاف ما لو رأى اللصوص أو السباع وقد منعه فعلا من الوصول الى الماء فلا تلزمه الاعادة هنا . ولا يعد هنا مقصراً . ولو تتبع الانسان الوهم لرمى به في مهاو بعيدة ولأبطل عليه اعمالاً كثيرة . وهذا مطرد في العادات والعبادات وسائر التصرفات .

٦ - ان مراسم الشريعة الاسلامية مدعاة لمضادة الهوى من كل وجه وكثيراً ما تدخل المشقات وتتزايد من جهة مخالفة الهوى واتباع الهوى ضد اتباع الشريعة اذ ان المتبع لهواه يصعب عليه كل امر سواء اكان هذا الأمر في ذاته شاقاً أم لا . لأنه يصده عن مراده . ويحول بينه وبين مقصوده . فاذا كان المكلف ممن قد القى هواه ونهى نفسه عنه وتوجه الى العمل بما كلف به ، خف عليه ولا يزال بحكم الاعتياد يداخله حبه ويحلولة مرّه حتى يصير ضده ثقيلاً عليه بعدما كان الأمر بخلاف ذلك . فصارت المشقة وعدمها اضافية تابعة لفرض المكلف .

فرب صعب يسهل لموافقة الغرض وسهل يصعب لمخالفته .

هذا استعراض للدلالة المرجحة لتقديم الأخذ بالعزيمة دون الرخصة

الدلالة المرجحة للأخذ بالرخصة هي :^(١)

١ - ان أصل العزيمة وإن كان قطعياً فأصل الترخيص قطعي أيضاً فإذا وجدت المظنة اعتبرناها سواء كانت قطعية أم ظنية فإن الشارع قد أجرى الظن في ترتيب الأحكام مجرى القطع ، فمتى ظن وجود سبب الحكم كان السبب مستحقاً للاعتبار . فقد قام الدليل القطعي على أن الأدلة الظنية تجري في فروع الشريعة مجرى الأدلة القطعية ومتى ثبت أن غلبة الظن معتبرة فلتعتبر في الرخص .

٢ - ان أصل الرخصة وإن كان جزئياً بالإضافة الى عزيمتها فذلك غير مؤثر وإلا لزم أن تقدر فيما أمر فيه بالترخيص . بل الجزئي اذا كان مستثنى من كلي فهو معتبر في نفسه لأنه من باب التخصيص للعموم أو من باب التقييد للاطلاق ويصح تخصيص القطعي بالظن فهذا أولى منه . كما أنه من المسلم به أن الكلي لا ينخرم بانخراص بعض جزئياته فكذلك هنا .

٣ - ان الأدلة على رفع الحرج عن هذه الأمة بلغت مبلغ القطع كقوله تعالى ﴿ يريد الله

(١) الموافقات ٣٣٩/١ واصول الفقه للخضري ٧٩

بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴿١﴾ وقوله عز وجل ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ وقوله تعالى ﴿ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم﴾ (١)

وقد سميت هذه الشريعة بالحنيفية السمحة لما فيها من تسهيل وتيسير على العباد . فالرخصة اذن مباحة لما فيها من مراعاة حق العبد والشارع فهي بهذا أولى من العزيمة التي يراعى فيها حق الشارع وحده .

٤ - أن قصد الشارع من تشريعه للرخصة هو الرفق بالمكلف ودفع المشاق عنه فالأخذ بالرخصة مطلقا موافق لقصد الشارع بل فيه تحقيقه بخلاف الأخذ بالعزيمة اذ أنه مظنة التشديد والتكلف الذي قد يكتنفه النهي الذي تضمنته بعض الآيات كقوله تعالى : ﴿قل ما استلکم عليه من اجر وما أنا من المتكلفين﴾ (٢) وقوله عز وجل (ولا يريد بكم العسر) .

كما أن السنة المطهرة قد تضمنت النهي عن التشديد في الأمور كما أفاد ذلك قوله ﷺ « هلك المتنطعون » أخرجه احمد ومسلم وابو داود عن ابن مسعود . وكما في رواية ابن عباس

في قصة بقرة بني اسرائيل اذ أنه قال « لو ذبحوا اي بقرة ارادوا لأجزأتهم ولكن شددوا على انفسهم فشد الله عليهم » (٣) كما أن رسول الله ﷺ قد نهى عن التبتل كما وقع في قصة الأفراد الثلاثة الذين جاؤوا الى بيت رسول الله ﷺ يسألون عن عبادته فلما اخبروا بها قالوا وأين نحن من رسول الله ﷺ وقد غفر له ما تقدم وتأخر من ذنبه فقال أحدهم أما أنا فأصوم ولا أفطر وقال الآخر لا أتزوج النساء وقال الثالث أقوم الليل ولا أنام فلما علم بذلك رسول الله ﷺ قال « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٤) رواه الشيخان والنسائي . وغير ذلك من الأدلة التي تفيد عدم التشديد في الأعمال ان وجد ما يدعو للتيسير والتخفيف .

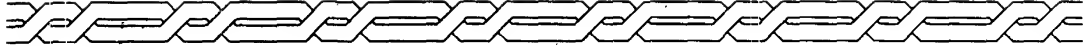
٥ - ان ترك الرخص مع ظن سببه قد يؤدي بالانقطاع والسامة والملل والتنفير من الدخول في العبادة وكراهية العمل . فاذا لم يكن باب الترخص مفتوحا له الا ما يرجع الى مسألة التكليف بما لا يطاق وسد عنه ما سوى ذلك عد الشريعة شاقة وربما ساء ظنه بما تدل

(١) سورة الاعراف آية ١٥٧ .

(٢) سورة ص آية ٨٦ .

(٣) تفسير روح المعاني للآلوسي ٢٣٨/١ .

(٤) صحيح مسلم ١٢٩/٤ .



عليه أدلة رفع الحرج او انقطع أو عرض له بعض ما يكره شرعاً . والأدلة على ذلك كثير . كما في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبييات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا »^(١) وجه الاستدلال هو أن الآية تضمنت اعتبار تحريم ما أحل الله تشديداً على النفس فهو اعتداء .

وكما في قوله ﷺ « خذوا من العمل ما تطيقون فإن الله لن يمل حتى تملوا » .

وما يروى من أن رسول الله ﷺ « ما خير بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً » .

وجه الاستدلال بهذين الحديثين هو أن الأخذ بالرخصة أولى من الأخذ بالعزيمة .

هذا استعراض للأدلة التي ترجح تقديم الأخذ بالرخصة على العزيمة وأخيراً يمكن القول

أن الذي ينظر إلى أدلة من قال بترجيح تقديم الأخذ بالعزيمة ومن قال بترجيح تقديم الأخذ بالرخصة يرى أن لا مرجح لأي من القولين على الآخر . فاقول بأن ترجيح الأخذ بالرخصة أو العزيمة يمكن أن يترك تقدير ذلك إلى نظرة المجتهد ومدى ترجيحه لأي منهما سواء كان ذلك على وجه العموم أم أنه يختلف من حالة إلى أخرى . كما يمكن أن تراعى الحالة التي تصاحب كلا من الأخذ بالعزيمة أو الرخصة إذ أنها قد تحمل المكلف على أن يأخذ بالعزيمة دون الرخصة أو العكس كما أنه يمكن أن تكون المشقة مرتكزا في ترجيح تقديم الأخذ بالعزيمة أو الرخصة .

وبهذا تنتهي من بحث أحكام الرخص في الشريعة الإسلامية .

والحمد لله رب العالمين

(١) سورة المائدة آية ٨٧ .



مصادر البحث

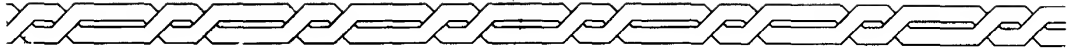
- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - مطابع الشعب .
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن - أبو بكر عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ - طبع دار الكتب المصرية .
- ٤ - روح المعاني - أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ - طبع ادارة الطباعة المنيرية - دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٥ - أحكام القرآن - أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .

كتب الحديث

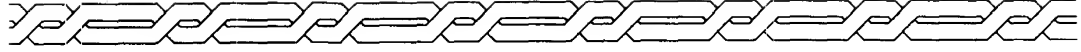
- ١ - صحيح البخاري - أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ - مطابع الشعب بالقاهرة .
- ٢ - صحيح مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ - طبع عيسى الحلبي - القاهرة .
- ٣ - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير - أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ - شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة .
- ٤ - نصب الراية لتخريج احاديث الهداية - جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ المكتب الاسلامي .
- ٥ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الأخيار - محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ - المطبعة المصرية .
- ٦ - المستدرك على الصحيحين - أبو عبد الله محمد النيسابوري المعروف بالحاكم المتوفى سنة ٤٠٥هـ - مكتبة ومطبعة النصر الحديثة - الرياض .
- ٧ - المنتقى من أحكام الاحكام شرح عمدة الاحكام - لابن دقيق العيد - مطبوعات كلية الدراسات الاسلامية - بغداد .
- ٨ - سبل السلام - محمد بن اسماعيل الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ ، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة -

كتب الفقه والأصول

- ١ - الموافقات في اصول الشريعة - ابو اسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ - مطبعة المكتبة التجارية - القاهرة .
- ٢ - أصول البزدوي - فخر الاسلام ابو الحسن علي بن محمد البزدوي المتوفى سنة ٤٨١هـ - مكتب الصنائع - القاهرة .
- ٣ - متن المنار في اصول الفقه - ابو البركات عبد الله بن احمد المعروف بالنسفي المتوفى سنة ٧١٠هـ - المطبعة العشانية - القاهرة .
- ٤ - المستصفي من علم الأصول - محمد بن محمد الطوسي ابو حامد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ - المطبعة الاميرية - القاهرة .
- ٥ - كشف الاسرار على اصول البزدوي - عبد العزيز البخاري المتوفى سنة ٧٣٠هـ - مكتب الصنائع - القاهرة .
- ٦ - منهاج الوصول الى علم الأصول - عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ - مطبعة السعادة - القاهرة .
- ٧ - الاحكام في الاحكام - سيف الدين ابو الحسن علي بن اسماعيل بن محمد الآمدي - المتوفى سنة ٦٣١هـ - مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .
- ٨ - تسهيل الوصول الى علم الأصول - محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة .
- ٩ - شرح التلويح على التوضيح - سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢هـ - مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .
- ١٠ - اصول الفقه - محمد بك الخضري - مطبعة السعادة - القاهرة .
- ١١ - اصول التشريع الاسلامي - علي حسب الله - دار المعارف - القاهرة .
- ١٢ - جمع الجوامع - تاج الدين عبد الوهاب السبكي - دار احياء الكتب العربية - القاهرة .
- ١٣ - التقرير والتحجير - ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩هـ - المطبعة الاميرية - القاهرة .
- ١٤ - التحرير في علم الأصول - الكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ - المطبعة الأميرية - القاهرة .
- ١٥ - الاشباه والنظائر - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - المتوفى سنة ٩١١هـ - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة .
- ١٦ - عوارض الاهلية عند الاصوليين - رسالة دكتوراه لم تطبع بعد - الدكتور حسين خلف الجبوري .



- ١٧ - المغني - عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ - مطبعة الامام - القاهرة .
- ١٨ - المبسوط - محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الائمة السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ - دار المعارف للطباعة - بيروت .
- ١٩ - قواعد الأحكام في مصالح الانام - ابو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠هـ - مطبعة الاستقامة - القاهرة .
- ٢٠ - حالة الضرورة في الشريعة الاسلامية - لاستاذنا الدكتور عبد الكريم زيدان ، بحث نشر في مجلة كلية الدراسات الاسلامية العدد الثالث سنة ١٩٧٠هـ - بغداد .
- ٢١ - شرح المنار وحواشيه - عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك - المطبعة العثمانية - القاهرة -
- ٢٢ - الام - الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ مطابع دار الشعب - القاهرة .
- ٢٣ - تيسير التحرير - محمد امين المعروف بامير بادشاه - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة .
- ٢٤ - التوضيح شرح متن التنقيح - صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود - مطبوع بحاشية شرح التلويح - مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة .
- ٢٥ - مختصر الامام المزني - اسماعيل يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤هـ مطبوع بهامش الام - مطابع الشعب - القاهرة .
- ٢٦ - الفروق - احمد بن ادريس القرافي - طبع كلية الشريعة بالازهر - القاهرة .
- ٢٧ - نظرية الاباحة عند الأصوليين والفقهاء - الدكتور محمد سلام مذكور - دار النهضة العربية - القاهرة .
- ٢٨ - شرح مختصر الروضة في اصول الفقه - نجم الدين الطوفي المتوفى سنة ٧١٦هـ - مخطوط برقم ١٣٥ - مكتبة الاوقاف - بغداد .
- ٢٩ - شرح التحقيق للمنتخب في اصول الحنفية - عبد العزيز البخاري المتوفى سنة ٧٣٠هـ - مخطوط برقم ٦٨٩٩ مكتبة الاوقاف - بغداد .
- ٣٠ - فصول البدائع في اصول الشرائع - محمد بن حمزة الفناري المتوفى سنة ٨٣٤هـ - مخطوط برقم ٧٤٤٦ - مكتبة الاوقاف - بغداد .
- ٣١ - المغني في الاصول - عمر بن محمد بن عمر الحبازي المتوفى سنة ٦٧١هـ - مخطوط برقم ٩٩٨٥ مكتب الاوقاف - بغداد .



كتب اللغة

- ١ - مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٢ - المعجم الوسيط - اخراج ابراهيم مصطفى واحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار - نشر مجمع اللغة العربية - القاهرة - مطبعة مصر بالقاهرة .

د . حسين خلف الجبوري

الاستاذ المشارك بكلية الشريعة بمكة المكرمة

